

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم التجارية

تخصص مالية وتجارة دولية

الموضوع:

أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

دراسة قياسية 1994-2022

تحت إشراف :

د. بشيشي وليد

من إعداد الطلبة:

- زواوي أسية

- محارفي عبد النور

السنة الجامعية: 2022 / 2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات إلى يوم الدين.
نشكر الله عز وجل على فضله وتوفيقه لنا في انجاز عملنا هذا المتواضع.
كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف
"بشيشي وليد"

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر والامتنان الى كل من ساندنا سواء من قريب أو
بعيد.

كما نتوجه بالشكر الخالص الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.



إهداء

إلى من ربّتي وأنارت دربي... إلى معنى الحب الحنان... إلى بسمة الحياة...
إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها... وكان دعائها سر نجاحي... وحنانها بلسم جراحي...

إلى أعلى إنسانة في الكون وأقربهم لقلبي

أمي الغالية

إلى من كان وما زال سندي أبي الغالي حفظه الله

إلى اخوتي وسندي في الحياة

وإلى كل أصدقائي

وكل من يعرفني من قريب أو بعيد

زواوي آسية

إهداء

الحمد لله الذي سخر لي هذا، ومن على بفضلته حتى أبلغ هذا المقام الحسن

إلى أعلى ما في الوجود... إلى منبع الحب والحنان....

وسبب وجودي.....

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى مصدر فخري واعتزازي، إلى من غرس فيا حب التعلم

والكفاح وشقي من أجل أن نسير في طريق النجاح

أبي أطال الله في عمره

وإلى إخوتي وأخواتي

وإلى أصدقائي

وكل من يعرفني من قريب أو بعيد

محارفي عبد النور

فهرس المحتويات:

.....	شكر وتقدير
.....	إهداء
.....	إهداء
.....	فهرس المحتويات:
.....	فهرس الجداول:
.....	فهرس الأشكال:
.....	ملخص
أ،ب	المقدمة العامة :
8	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
9	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف
16	المطلب الثاني : أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
27	المطلب الثالث: نظريات وسياسات سعر الصرف
32	المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري
32	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري
36	المطلب الثاني : التوازن في الميزان التجاري وأسباب وأنواع الاختلالات فيه
41	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وأثره الاقتصادي

45.....	المبحث الثالث: دور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
45.....	المطلب الأول: دور تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات
47.....	المطلب الثاني : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
50.....	المطلب الثالث : دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري
53.....	خلاصة الفصل:
57.....	الفصل الثاني : دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
57.....	تمهيد:
58.....	المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف
58.....	المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر
61.....	المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
64.....	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
66.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري
66.....	المطلب الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري
69.....	المطلب الثاني : تطورات الصادرات الجزائرية 1994-2022
77.....	المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2022
79.....	المبحث الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
	المطلب الأول: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار على الصادرات خارج قطاع
79.....	المحروقات
82...	المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الواردات...
84.....	المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

86.....	المطلب الرابع : تحليل نتائج أثر سعر الصرف على الميزان التجاري
89.....	خلاصة الفصل :
91.....	خاتمة عامة :
95.....	قائمة المراجع:

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1994-2022)	59-58
02	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2022)	66
03	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1994-2022)	72-69
04	التطور السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات	77-74
05	تطور واردات الجزائر	79
06	أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج المحروقات	82
07	أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات	84
08	أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري	86
09	نتائج التحليل الخطي البسيط لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري	88

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع الميزان التجاري	38
02	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	51
03	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1994-2022)	60
04	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2022)	67
05	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1994-2022)	73
06	تطور الواردات الجزائرية	80
07	أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج المحروقات	83
08	أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات	85
09	أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري	87

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1994-2022)، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص نتائج الدراسة، حيث إن الجزائر انتهجت سياسة التخفيض في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون أكثر من 95% من صادراته محروقات والمسعرة بالدولار الأمريكي.

ومن أهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة هو أن الميزان التجاري لا يتأثر بتغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى الطويل مادامت المحروقات تشكل معظم الصادرات الجزائرية والمسعرة أساسا بالدولار، وأن الهدف الأساسي من وراء سياسة تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات ضمن الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Abstract:

This study aims to finding out the impact of the exchange rate on the Algerian trade balance during the period (1994-2022), and the descriptive analytical approach was followed to extract the results of the study, as Algeria pursued a policy of decreasing the exchange rate of of the Algerian dinar against the dollar, and one of the most important things we reached through this study is that the trade balance is not affected by price changes exchange in the long term, as long as hydrocarbons constitute most of the Algerian exports, which are mainly priced in dollars.

Keywords: Exchange rate, Export, imports, trade balance.

المقدمة

العامّة

مقدمة عامة:

يعتبر سعر الصرف من الموضوعات الأكثر أهمية والجديرة بالبحث والدراسة وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وقد اتجهت الكثير من الاقتصادات الى تطبيق نظام سعر الصرف الحر المرن والقليل من الاقتصادات الأخرى تمسكت بسعر الصرف الثابت بل ازدادت أهمية البنوك المركزية في تطبيق ما يطلق عليه نظام سعر الصرف المدار وأصبح تدخل البنك المركزي ضروري للحفاظ استقرار سعر الصرف بما يحقق اهداف السياسة النقدية وكذلك اهداف السياسة الاقتصادية، وامتاز نظام الصرف منذ في العجز عن تصحيح الاختلالات بموازين المدفوعات وعدم استقرار العملات وعدم وجود وسائل كافية لتوفير السيولة، لهذا فقد أولى الاقتصاديون أهمية بالغة لموضوع الصرف وهو ما أبرزته النظريات المختلفة والمفاهيم التي تقربت من الواقع من خلال الفارق بين المدفوعات الداخلية التي تكون بوحدة النقد أو العملة المحلية وبين المدفوعات الدولية التي تتضمن العملات المتعددة، والتي تمثل سعر الصرف الذي يضمن استخدام النقود داخل البلد وخارج حدوده، وهو سعر ترتب عن التعامل التجاري والذي على أساسه يتم تحويل عملة البلد إلى عملات الدول الأخرى، فالتعرض لمخاطر الصرف وتقلباته هو خارج نطاق السيطرة عند إبرام الصفقات التجارية الأجنبية أو عند عدم القدرة على دفع الالتزامات وربما عدم التحصيل فهو عرضة للتقلبات سواء بالانخفاض أو الارتفاع لتجد الحكومات و المؤسسات الاقتصادية نفسها في وضع تعجز عن التحكم بدقة في أسعار صرف عملاتها، فالتعامل مع العملات الدولية ووزنها إنما هو مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي للدولة التي سينعكس على تنميتها بصفة عامة.

ويعكس الميزان التجاري قدرة البلد على التصدير من جهة، ومن جهة أخرى حاجاته من السلع الأجنبية، فعند الاستيراد يتم تسوية المستحقات بالعملة الأجنبية مما يعني أن الطلب على السلع الأجنبية ينتج عنه طلب على عملات أجنبية، والعكس بالنسبة للتصدير فالطلب على السلع المحلية ينتج عنه طلب على العملة المحلية. فالطلب على السلع المحلية والأجنبية يشكل الميزان التجاري، أن هذه المعاملات تحتاج لوجود وسيلة أو أداة للتسوية ويعتبر سعر الصرف هذه الأداة.

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات النقدية، فهو يعكس قوة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الأجنبية، ويتغير سعر الصرف باستمرار نحو الانخفاض أو الارتفاع بفعل تدخل عدة عوامل، إن هذه التغيرات تؤثر على العديد من المتغيرات من بينها الميزان التجاري.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث إن الجزائر وقعت في مصيدة تتمثل في سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات.

1. الإشكالية: بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1994-2022)؟

2. الفرضيات:

- تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري ضعيف وتأثيره غير مباشر.

3. صعوبات الدراسة: من أبرز الصعوبات ما يلي:

- الاختلاف في الاحصائيات

- صعوبة في جمع المعلومات خاصة في الجانب التطبيقي

- ضيق الوقت

4. أهداف الدراسة: تتمثل في:

- محاولة دراسة الصادرات والواردات في الميزان التجاري الجزائري .

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

5. أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق موضوعا حيويا يتجسد في اعتبار أن سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة داخليا وخارجيا، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، ومن أجل إبراز العلاقة بين تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري.

6. حدود الدراسة:

تم حصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، أما الحدود الزمانية فقد تمثلت في الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2022، ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

7. أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ودوافع لاختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- علاقة الموضوع بمجال تخصصنا.
- أهمية موضوع الدراسة في المجال الاقتصادي عامة والتجارة الخارجية خاصة.
- الحرص على دراسة سعر الصرف والميزان التجاري ومعرفة مدى تأثير المتغير الأول على الثاني.
- الرغبة الشخصية للبحث في مختلف التطورات والمستجدات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

8. **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في الدراسة نظرا لأنه المنهج الأنسب للدراسة، واستخدام الدراسة القياسية باستخدام برنامج SPSS.

9. **الدراسات السابقة:** اعتمدنا في بحثنا هذا كما اطلعنا على العديد من الدراسات السابقة، ومن أهمها:

أ. **دراسة دوحه سلمى،** بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

✓ شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

✓ يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.

✓ التخفيض في قيمة الدينار الجزائري كانت حتمية أملت لها ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها) وظروف خارجية خاصة بضغط المنظمات الدولية.

ب. **دراسة عبد الجليل هجيره،** بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012/2011.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

✓ توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

- ✓ لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري.
- ✓ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.
- ✓ إن انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية، حيث إن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا.
- ج. دراسة بوشعالة مليكة، بعنوان "أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2021/2020.

توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج من بينها:

- ✓ يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- ✓ توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.
- ✓ العلاقة بين سعر ورصيد الميزان التجاري هي علاقة عكسية، أي أنه إذا انخفض سعر الصرف ب 1% يؤدي هذا إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري ب 1,81%، كما أن رصيد الميزان التجاري للفترة السابقة ب 1% يؤدي إلى تغير رصيد الميزان التجاري للفترة الحالية ب 0,96%.
- ✓ من اختبار معامل التحديد R^2 وجد أن سعر الصرف يتحكم في 96% من التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.

10. هيكل الدراسة:

لمعالجة دراستنا حول أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، وللإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول نظري والثاني تطبيقي، بداية بمقدمة حول موضوع الدراسة وذلك حسب ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري، يضم هذا الفصل ثلاث مباحث: حيث خصص المبحث الأول لماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني خصص لماهية الميزان التجاري، بينما يتطرق المبحث الثالث تطرقنا فيه لدور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، يضم هذا الفصل ثلاث مباحث: حيث تناولنا المبحث الأول لدراسة تحليلية لسعر الصرف، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري، بينما تطرقنا في المبحث الثالث لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول من خلال التصدير والاستيراد، استوجب قيام نسبة تبادل بين العملات ووجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وهذا ما يسمى بسعر الصرف الذي يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول في التجارة الدولية، ويتم تحديده وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في أسواق الصرف.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، حيث إن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية في الأسواق العالمية.

وعليه من خلال ما سبق نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري.

المبحث الثالث: دور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

لسعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، نتيجة المعاملات الاقتصادية المختلفة للدول مع العالم الخارجي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سعر الصرف وأنواعه، أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى نظريات سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف

نتطرق في هذا المطلب لتعريف سعر الصرف، أهميته، أنواعه ووظائفه بالإضافة لمفهوم سوق الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف

1) تعريف سعر الصرف

انه من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك. فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمنها لها. ومنه فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، ويمكن أن نعرف سعر الصرف بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية للبلد، كما يعتبر الاقتصادي "حمدي عبد العظيم" أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة، كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعتبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية.¹

يعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون أداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.²

¹ كامين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980، ص 205

² محمود حميدان، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص 105

كما يعرف أيضا على "أنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية".¹

(2) أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف من كونه وسيلة لتسيير بعض الإجراءات الاقتصادية والتبادلات الدولية وتتجلى تلك الأهمية من خلال ما يلي:

أ. المعاملات التجارية:

سعر الصرف هو قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، فإن قرار إحدى الشركات المحلية باستيراد بعض المواد والمعدات من دولة أجنبية سوف يترتب عليه بيع العملة المحلية مقابل الحصول على العملات الأجنبية من أجل تسديد التزاماتها الخارجية ودفع ثمن مشترياتها.²

ب. الاستثمارات الأجنبية:

حين تقرر إحدى المؤسسات الأجنبية على سبيل المثال إقامة مصنع في البلد المحلي، ستقوم هذه المؤسسة بتحويل العملات الأجنبية إلى عملات محلية للإنفاق منها على إنشاء المصنع والالتزامات المترتبة عليه، وفي حالة بيع هذا المصنع إلى البلد المحلي يترتب عليه تحويل العملات المحلية إلى عملات أجنبية.³

ج. تحويلات الفوائد والأرباح:

إن الأرباح وفوائد القروض غالبا ما تتحول إلى الدولة صاحبة الحق، وذلك حسب الاتفاق بين الدائنة والمدينة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016، ص 9

² بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، مذكرة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008-2009، ص 33

³ الموسوي ضياء مجيد، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 41

فقد تمتلك إحدى المؤسسات الأجنبية مثلا سندات على الحكومة المحلية، في هذه الحالة يجب أن يحاول المستثمرون الأجانب إلى عملات أجنبية (عملة الدولة الأجنبية)، أما في حالة استنادة الحكومة المحلية من حكومة أجنبية أصبح لزاما على الأولى أن تشتري بعملتها المحلية عملات الدولية الأجنبية ودفع فوائد هذا القرض إلى الحكومة الأجنبية، وذلك ما إذا كان الاتفاق المبرم بين الحكومتين ينص على هذا الإجراء.¹

د. المساعدات الأجنبية:

كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية المساعدات لبعض الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تولي عملة الدولة المانحة إلى عملة الدولة المتلقية للمساعدة، فالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لبعض دول الشرق الأقصى وغيرها، قد يستلزم تحويل الدولارات الأمريكية إلى العملات الوطنية لتلك الدول، وفي الغالب تمنح هذه المساعدات على شكل اعتمادات في البنوك الأمريكية لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سلع أمريكية.²

هـ. نفقات السياحة السفر:

إن السفر الإقامة في دول أجنبية يستلزم الحصول على عملة هذه الدول من أجل الإنفاق وتغطية تكاليف السفر والإقامة، وهناك أسباب أخرى يترتب عليها تغيير النقود من عملة وطنية إلى عملة أخرى أجنبية، ومن الأسباب نذكر على سبيل المثال الإنفاق على مستلزمات الشحن والتأمين، الإنفاق على تعليم الطلبة في الخارج ونفقات الجيوش المتحالفة التي تقيم في دول أخرى.³

(3) أنواع سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة أنواع تتمثل في:

¹ بوثلجة عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 34

² الموسوي ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 50

³ المرجع نفسه، ص 35

أ. سعر الصرف الأسمى:

يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف، فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وبالتالي يمكن فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، وينقسم إلى:

- **سعر صرف رسمي:** أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

- **سعر صرف موازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف أسمى لنفس العملة في نفس الوقت. وتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الأسمى من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الأسمى (مؤشر سعر الصرف الأسمى) الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، كما يتغير سعر الصرف الأسمى حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً إلا أنه لا يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية.¹

ب. سعر الصرف الحقيقي:

ينقسم سوق السلع إلى سوق محلي وسوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما (سعر الصرف) يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، وبالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين قدرة الدولة التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية. فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي أي انخفضت عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، والعكس صحيح، كما عرف على أنه "السعر النسبي المحلي للسلع التي تدخل ميدان التجارة الدولية" فسعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الأسمى معدلاً بمؤشرات الأسعار

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 77

النسبية وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الأسمى، كلما كان معدل التضخم منخفض. وتعديل سعر الصرف الأسمى بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات (أي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي).¹

ج. سعر الصرف الفعلي:

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.²

د. سعر الصرف المتوازن:

يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية. وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة) وبذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة ويكون متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فيتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة، اتجاه الطلب على النقود.³

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 78

² بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الكويت، 2003، ص 33

³ بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 34

4) وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف أهمها:¹

أ. **الوظيفة القياسية:** حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة الوصول بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ب. **الوظيفة التطويرية:** أي يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو التعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي للتجارة الخارجية.

ج. **الوظيفة التوزيعية:** أي سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك لارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية، حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

إن وظيفة سعر الصرف التوزيعية تتمثل في حالة رفع قيمة عملة بلد، مما يجعل الدول المستوردة تدفع أكثر مقابل استيراداتها بنسبة تعادل نسبة رفع قيمة عملة ذلك البلد، وبالتالي زيادة ما يحصل عليه من العملات الأجنبية. أما في حالة قيام ذلك البلد بتخفيض عملته فإنه يؤدي إلى تقليل ما يحصل عليه من العملات الأجنبية مقابل صادراته للبلدان الأخرى.

ثانياً: مفهوم سوق الصرف

يعتبر سوق سعر الصرف الوسيط الذي يتم من خلاله إتمام صفقات البيع والشراء للعملات الأجنبية مما ينتج عن ذلك تسهيل التبادل بين العملات الأجنبية والعملة الوطنية، ومن هنا سنحاول معرفة نوع هذه السوق وهل هي كباقي الأسواق الأخرى.

¹ د. عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص114

1) تعريف سوق سعر الصرف:

هي مكان لقاء البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية من مختلف بقاع العالم ولمختلف أنواع العملات، لا ترتبط بجزء جغرافي محدد وإنما تتم عبر شبكة اتصالات فورية تربط بين مختلف وكلاء الصرف في العالم تحت نظام صارم لضبط تصرفات المتعاملين فيه.¹

يعود ظهور سوق سعر الصرف إلى زمن بعيد عندما بدأت عملية المبادلات الخارجية بين الدول ذات العملات المختلفة والتي تستوجب تحويل عملتها المحلية إلى العملة الأجنبية بغرض تسديد قيمة المبادلات التجارية أو الالتزامات المالية، ويتم هذا التحويل عن طريق التقاء العملة الوطنية التي تمثل في هذه الحالة السعر والعملية الأجنبية التي تمثل السلعة بين البنوك، من خلال توفير أجهزة الكترونية ومعلوماتية متطورة ومرتبطة فيما بينها، تتم هذه المبادلات عادة بينها عن طريق شبكة اتصال، لتصبح بذلك سوق سعر الصرف وسيط يربط بين مختلف العملات الأجنبية ولا ينحصر تواجدتها في مكان واحد وإنما هناك مراكز مالية متعددة في العالم من بين أهمها مركز: "نيويورك"، "لندن" و"طوكيو".²

2) أنواع سوق الصرف:

يعرف سوق سعر الصرف بأنه: "عملية تحويل العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية أو العكس، وأن هذا التحويل قد يتم تنفيذه حالا أو قد يؤجل لفترة زمنية محددة، بمعنى أنه يوجد هناك الصرف العاجل الذي يتم فيه الاستلام والتسليم لحظة الاتفاق، والصرف الآجل الذي يتم فيه تأجيل عملية التسليم والاستلام عند تاريخ الاتفاق إلى تاريخ آخر يتفق عليه.

أ. سوق سعر الصرف العاجل:

هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية بصفة فورية وفعالية عند تاريخ الاتفاق أين يتم التسليم والاستلام للعملات لحظة الاتفاق أو في مدة أقصاها يومين كآخر أجل للتنفيذ، ويتم

¹ مانع سهام، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019، ص 72.

² درارني ناصر، آليات عمل سوق الصرف ودوره الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 1998، ص 88.

تسوية هذه المعاملات بما يعرف "بسعر الصرف العاجل"، يتميز هذا السوق بكثرة العمليات التي تتم على مستواه واستمرار نشاطها طيلة اليوم، إضافة إلى كونه يعتبر من أكثر أسواق الصرف شيوعاً، حيث تصل حصته إلى 60% من حجم عمليات الصرف التي تتم في سوق الصرف بشكل عام ويتمتع بشفافية تامة في عرض المعلومات.¹

ب. سوق سعر الصرف لأجل:

هو السوق الذي يتم فيه الاتفاق على تأجيل عملية تسليم العملات إلى وقت لاحق (30 يوم، 60 يوم، 90 يوم أو أي مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين)، بمعنى أن الاتفاق إلى وقت لاحق بين البائع والمشتري يتم في الحاضر على سعر صرف يتفقان عليه ينفذ به العقد في تاريخ التسليم الذي يكون لاحقاً، يعتبر هذا العقد المبرم بين الطرفين نافذ غير قابل للإلغاء ولا رجعة فيه، يتحدد سعر الصرف الآجل غالباً بحسب توقعات المتعاقدين فإذا كان توقعهم يشير إلى أن سعر الصرف سيرتفع فإنهما يضيفان علاوة على السعر الحاضر، وبالتالي يصبح سعر الصرف الآجل أعلى من سعر الصرف الحاضر، أما إذا كان توقعهم العكس فإن سعر الصرف الآجل في هذه الحالة سيكون أقل من سعر الصرف الحاضر.²

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

في هذا المطلب نتناول أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: أنظمة سعر الصرف:

لقد مرت أنظمة الصرف بمراحل عديدة ومتباينة فيما بينها، لا سيما فيما يتعلق بدرجة تقلب أسعار صرف العملات، ويمكن التمييز في هذا الصدد تاريخياً بين أربعة نظم أساسية لأسعار الصرف، ارتبط كل منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية، وهي:

¹ محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص 24

² مانع سهام، مرجع سبق ذكره، ص 73.

1) نظام سعر الصرف الثابت:

ساد هذا النظام (سعر الصرف الثابت) في ظل قاعدة الذهب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، ويتميز هذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات؛ أي النسبة بين كمية الذهب الموجودة فيها مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية، وهي حدود دخول وخروج الذهب، كما يمكن للدولة في ظل نظام الصرف الثابت أن تقوم بتخفيض سعر صرفها.¹

وهناك أسباب عديدة تدفع بالدول إلى اعتماد سعر صرف ثابت نذكر منها:²

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل: الاستثمار والإنتاج.
- أسعار الصرف المرنة تعاني من مشاكل فتقلبات أسعار الصرف المرنة تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية، وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الاسمية.
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيوداً على البنوك المركزية للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد.

2) نظام سعر الصرف الحر:

مع سيادة حالات الاضطراب في أسواق النقد الدولية بعد إجراءات نيكسون سنة 1971 بدأت الدول في الإقلاع عن نظام أسعار الصرف الثابتة بترك عملاتها تتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب. ومنذ عام 1973 أصبح النظام السائد يعرف باسم أسعار الصرف المرنة وقد أفرز

¹ لحريري محمد خالد، الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، 1977، ص 108

² عبد الرحمن يسري أحمد، و إيمان محب زكي، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 55

التطور العملي لنظم الصرف الأجنبي في بداية السبعينات عن ظهور ثلاثة أنواع من سياسات التعويم وفقا لمعيار التدخل الحكومي في السوق وهي:¹

- **التعويم الكامل أو النظيف (clean float):** وهنا يترك تحديد أسعار الصرف بشكل كامل لقوى السوق الحرة. فلا تتدخل السلطة النقدية سواء بالبيع أو الشراء بغية التأثير على الأسعار القائمة واتجاهات السوق، في مثل هذه الحالة يعد سعر الصرف لعملة ما معبرا بصورة جيدة عن مركز هذه العملة وحالة الاقتصاد القومي.
 - **سياسة التعويم المدار (Managed float):** إذ تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف بما يكفل عدم انحراف التعاملات إلى مستويات غير مرغوبة؛ بمعنى أنه يتم تحديد حد أقصى وآخر أدنى لا يسمح لأسعار الصرف بتعديلها. وتشبه هذه السياسة إلى حد بعيد نظام تقلبات أسعار الصرف في إطار اتفاقية صندوق النقد الدولي. لكن المدى بين الحدين في سياسة التعويم المدار أكبر من مدى التقلب في نظام صندوق النقد الدولي، والهدف من وراء التعويم المدار هو تحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي بالتخفيف من ظروف عدم اليقين.
 - **التعويم الإداري (Dirty float) أو التدخل الحكومي المكثف:** هنا نجد أن أسعار الصرف المحددة إداريا بدرجة كبيرة لا تعكس القوة الحقيقية للعملة كما لا تعكس مستواها اقتصاديا.
- (3) نظام الرقابة على الصرف:**

ساد هذا النظام خلال الأزمات الاقتصادية والنقدية والسياسية في أواخر الثلاثينات من هذا القرن، كما استمرت الرقابة على الصرف خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات الأولى بعد انتهاء الحرب، حيث مارست هذا النظام دول أوروبية عديدة حتى منتصف الخمسينات قبل أن تصبح عملائها قابلة للتحويل، كما مارست نفس النظام دول عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، ويمكن تعريف الرقابة على الصرف أنه نظام تحتكر بموجبه الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، حيث يكون النقد الأجنبي متاح بكميات نسبية، وتقوم الدولة بتوزيعه على أوجه الطلب الممكنة.

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص40

ويتميز هذا النظام باستقرار أسعار الصرف إلى حد كبير، حيث تخضع في هذا النظام جميع المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية والمدفوعات الدولية للرقابة المباشرة من جانب الدولة. ولا يزال هذا النظام سائدا في العديد من الدول لا سيما الدول النامية.¹

(4) نظام استقرار سعر الصرف:

في ظل هذا النظام فإن أسعار الصرف لا تبقى ثابتة عند مستويات محددة، كما كان عليه الحال في نظام الذهب، كما أنه لا يسمح لها بحرية التقلب كما في نظام سعر الصرف الحر، وإنما يعد هذا النظام وسطا بين نظام ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف.²

وتتحدد أسعار الصرف بين مختلف العملات في ظل هذا النظام عن طريق تعريف الوحدة الواحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار الأمريكي، وهو ما يطلق عليه "أسعار التعادل للعملات". ووفقا لهذا النظام فإنه ينبغي أن تستقر عملات مختلف الدول (الأعضاء في صندوق النقد الدولي) عند أسعار التعادل للعملات الأخرى خلال فترة ممتدة وغير محددة من الزمن مع السماح بتغيير أو تقلب هذه الأسعار، ولكن في حدود ضيقة للغاية والتي تكون شبيهة في هذا المجال بحدود دخول وخروج الذهب في ظل قاعدة الذهب، وذلك وفقا لظروف العرض والطلب على مختلف العملات. ومما سبق يتضح أن نظام استقرار سعر الصرف يعد نظاما وسطا أو مزيجا بين نظامي ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف.³

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

¹ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، ص 54.

² عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص 14.

³ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

يتأثر سعر الصرف بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها دوراً واضحاً في بناء قوى العرض والطلب في سوق الصرف، كما يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الهامة ذات التأثير المتبادل فهو يتأثر ويؤثر في العوامل المحددة له، ومن أبرز هذه المتغيرات ما يلي:

1) ميزان المدفوعات:

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث إنه يعبر عن علاقة الدولة بالعالم الخارجي حيث يعكس العملي، والعلاقات بين العالم الخارجي ومدفوعات للدولة، ومن ناحية أخرى مدفوعات الدولة للعالم الخارجي، ومن ثم فهناك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في سوق الصرف، فتمثل بيانات ميزان المدفوعات أحد المصادر الهامة للمتعاملين في أسواق الصرف.¹

فيعبر جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي، بينما يشكل جانب المدفوعات الطلب الإجمالي على الصرف الأجنبي، وإذا ما تجاوزت المدفوعات المتحصلات، مما يترتب على ذلك ازدياد المعروض من العملة المحلية في سوق الصرف، ومن ثم التأثير السلبي على سعر صرف العملة والعكس إذا تجاوزت المتحصلات المدفوعات. كما يجب التفرقة بين التغيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في ميزان المدفوعات واختلاف تأثيرهما على سعر الصرف، فالعجز طويل الأجل في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف بالتخفيض. أما التغيرات القصيرة الأجل في ميزان المدفوعات فتأثيرها يتغير تبعاً لطبيعة ومدى قوته على سعر الصرف، كما تؤثر أيضاً سياسات علاج الاختلالات موازين المدفوعات على أسعار الصرف، وتختلف السياسات والإجراءات طبقاً لأنواع الاختلالات التي تصيب موازين المدفوعات، وهي: الاحتلال المؤقت، الاحتلال الموسمي، الاحتلال الدوري، الاحتلال الهيكلي.²

¹ شوقي ناجي جواد، ادارة الأعمال الدولية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص212

² مروان عطون، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العالقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،

(2) السياسة المالية:

يقصد بها استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي، والتنمية، والعدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الانكماش).

وتمثل الضرائب أحد الأدوات الهامة للسياسة المالية التي يكون الهدف منها السيطرة على التضخم لتحسين قيمة العملة الخارجية للعملة الوطنية، كما تعمل من ناحية أخرى على خفض السيولة النقدية المتاحة. فالضرائب التي تفرض على أموال المقيمين الأجانب (المستثمرين) تؤثر بالسلب، على دخلهم وبالتالي تنخفض التدفقات الاستثمارية الأجنبية للدولة، ويزيد عرض العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها تبعاً لذلك. أما الضرائب التي تفرض على أموال غير المقيمين فتعمل على تقليل تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار في الداخل، وبالتالي يقل الطلب على العملة المحلية، وتتدهور بذلك القيمة الخارجية للعملة الوطنية.¹

(3) السياسة النقدية:

يقصد بها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (للتحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة"، ولعل من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها: تحقيق الاستقرار في الأسعار، تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، المساهمة في تحقيق ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة، المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل، المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.²

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103

² ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص90

فتلعب أسعار الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية دوراً هاماً في التأثير على سعر الصرف فيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وتحسن قيمة العملة الوطنية. أما في حالة انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، حيث يتدهور الميزان التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الواردات الأجنبية، وبالتالي انخفاض سعر الصرف.

قد يتعين على البنك المركزي التدخل في سوق النقد الأجنبي لتوفير العملات أو لزيادة الاحتياطيات.

وقد لخص كنيز تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف إلى عدة أشكال منها:¹

- قد يتدخل البنك المركزي تدخلاً محايداً يستهدف منه تخفيض أثر التقلبات القصيرة الأجل لإعادة استقرار سعر الصرف، ولكنه لا يتدخل في المدى الطويل.
 - كما يمكن أن يتدخل بشكل مفاجئ عندما تحدث تقلبات اقتصادية أو سياسية، ويستهدف من هذا التدخل تخفيض آثار هذه التقلبات.
 - قد يتدخل لإلغاء آثار موسمية أو دورية مثلما يتدخل بتخفيض أسعار الصرف لعلاج عجز موسمي أو دوري لميزان المدفوعات.
 - كما أن هناك تدخل مؤقت الذي يهدف منه إجراء بعض التعديلات على الحجم الإجمالي للاحتياطيات.
 - كما يتدخل البنك المركزي في حالة الاتحادات المشتركة للحفاظ على تعويم مشترك.
- لابد ينبغي للبنوك المركزية أن تتوخى الانتقائية في التدخل في استخدام احتياطيات النقد الأجنبي، فصعوبة رصد حالات اختلال سعر الصرف والأسواق المضطربة تعني افتقار القرارات المتعلقة بتوقيت

¹ عبد الجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 108

التدخل وحجمه إلى الموضوعية وعلاوة على ذلك، إذا خفضت البنوك المركزية وتيرة تدخلها في أسواق النقد فإن ذلك من شأنه مساعدتها على إقناع الأسواق بالتزامها وتحسين الفعالية الممكنة للتدخل العرضي.

4) التضخم:

حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح المهمة احتواء تحركات الأسعار إلى أقل مستوى لها. حيث يعتبر التضخم من أخطر الاختلالات التي يصيب اقتصاديات الدول بالضعف، الذي يؤدي إلى إضعاف القدرة التصديرية للدولة نظراً لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار "صادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على تدبير التمويل اللازم للتنمية من العملات الأجنبية لذا يرتفع سعر صرف العملات الأجنبية. كما يؤثر التضخم في ثقة المواطنين والأجانب في العملة الوطنية، ونتيجة لذلك تفقد العملة المحلية كونها أداة لاختزان القيم، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية.¹

تقوم السلطات النقدية لمحاربة التضخم بتخفيض قيمة العملة المحلية لتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتخفيض المعروض النقدي من العملة المحلية وتقييد الطلب المحلي برفع أسعار التبادل التجاري، وتسمى هذه السياسة بسياسة التصحيح على أساس سعر الصرف وهي تتضمن استخدام سعر الصرف كرابط أسمى للأسعار المحلية مع الأسعار العالمية، أي ربط العملة المحلية بعملة دولية مستقرة، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار وأنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود.²

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 81

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 80

(5) المؤثرات السيكلوجية:

تلعب دوراً هاماً في كيفية تحديد سلوك المتعاملين في سوق الصرف، خاصة خلال الأجل القصير وتقترن هذه المؤثرات بتوقعات نتيجة أحداث معينة، أو تنبؤات عما ستكون عليه بعض الأوضاع المالية والاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

وتعد الإشاعات من المؤثرات السريعة على سعر الصرف إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة، وإن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه.

كما تلعب الاضطرابات السياسية دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للدولة بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، مما يفقد الثقة في عملة هذه الدولة¹.

(6) شروط التجارة:

إن التحول في شروط التجارة تبدو مشكلة أكثر حدة بالنسبة للدول النامية وذلك نظراً للطابع الهيكلي لصادراتها حيث تستحوذ المواد الخام على الصدارة. إذ في فترات الأزمات تأخذ أسعار هذه السلع في الهبوط على نحو كبير بينما أن الهبوط في أسعار السلع الصناعية يكون أقل. وبالتالي فإن شروط التجارة تكون في غير صالح الدول النامية فإنها تواجه هبوط في حصيلة صادراتها مع عدم كفاية مواردها من النقد الأجنبي لمقابلة الاستيراد كما إن محددات وعوائق التجارة كفرض الضرائب، على السلع المستوردة أو تحديد حصص الكميات التي يمكن استيرادها تؤثر على قيمة سعر الصرف،

¹ مرجع نفسه، ص 83

حيث إذا فرضت دولة معينة ضرائب أو وضعت عوائق تجارية على السلع التجارية، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية¹.

(7) أهداف السياسة الاقتصادية:

هناك علاقة تبادلية بين سياسة سعر الصرف وبين أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي فتحقيق مثلاً هدف أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل يؤدي إلى زيادة إنتاجية الدولة أي زيادة قدرة الدولة على تخفيض أسعار السلع المحلية مدرسة بالأسعار الدولية، وبالتالي زيادة الطلب المحلي مما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح².

(8) الطلب على السلع والخدمات الأجنبية:

حيث تكون رغبة الأفراد في شراء السلع والخدمات الأجنبية أساس الطلب على العملات الأجنبية، وكلما زاد الطلب على شراء السلع والخدمات الأجنبية زاد الطلب على العملات الأجنبية، وفي المقابل زيادة المعروض من العملة الوطنية مما يؤثر ذلك في قيمة العملة الوطنية بالسالب ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات الدول كنتيجة لانخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع حجم واردات الدولة لزيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية³.

(9) تدفقات الاستثمارات الأجنبية:

فتدهور سعر الصرف يعني وجود اختلالات في الوضع الاقتصادي ويعكس الاضطرابات في التوازن الاقتصادي للدولة. يؤثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فاستقرار سعر الصرف يعطي المستثمرين الأجانب إحساس بالأمان على استثماراتهم في الدولة

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 777

² لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 190

³ عادل احمد حشيش ومجدي شهاب، سياسات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص 17

المستثمر فيها، كما يؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية، كذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية تؤثر في سعر الصرف، مما يعني أن هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية، ولذلك يجب التفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، حيث يختلف تأثير كل منهما على استقرار سعر صرف عملة بالنسبة للدولة المستقبلية وسعر صرف العملة للدولة الطاردة. بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي استثمارات طويلة الأجل، فهي تهدف إلى إقامة مشروعات إنتاجية طويلة الأجل، مما تساهم في التنمية الاقتصادية للدول، حيث تعمل على زيادة الدخل القومي، مما يؤثر ذلك بشكل ايجابي على سعر الصرف أي تتحصن قيمة العملة المحلية.

أما الاستثمارات غير المباشرة فهي استثمارات قصيرة الأجل التي قد توجه إلى الاستثمارات في سوق الأوراق المالية التي تتسم بأنها يمكن أن تدخل في السوق وتخرج بسهولة وهو ما يعرض بعض الأسواق المالية لأزمات حادة واضطرابات حيث يقوم المستثمرين بتحويل العملة وطنية إلى عملات قابلة للتحويل، مما يؤثر بشكل سلبي على سعر صرف العملة المحلية أي تدهور قيمة العملة المحلية حيث يؤدي سحب المستثمرين الأجانب لاستثماراتهم إلى اهتزاز الثقة في عملة الدولة، وقد تزيد مخاوف المستثمرين فتدخل العملة الوطنية دائرة مفرقة من التدهور، مما يؤثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة بشكل سلبي وقد يستمر ذلك حتى يطيح بالاحتياطي الدولي للدولة، وقد تتدخل السلطة النقدية للدفاع عن العملة الوطنية للحفاظ على قيمتها حتى لا تزداد تدهور.¹

10) خبرة المتعاملين في سوق الصرف:

خبرة المتعاملين والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على اتجاه أسعار صرف العملات، فقد أصبحت الشركات الكبرى تقوم بعمليات اقتراض للعملات النقدية ذات

¹ عبد الحميد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات نقود وتجارة دولية، بدون طبعة، كلية تجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 1961،

الفائدة المنخفضة لشراء العملات ذات الفائدة الكبيرة للاستفادة من فروق للاستفادة من فروق الأسعار وتحقيق صافي ربح، وبناء على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين.¹

المطلب الثالث: نظريات وسياسات سعر الصرف

أولاً: نظريات سعر الصرف

لقد حاولت كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

1) نظرية تعادل القوة الشرائية (P.P.P)

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب مما أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.²

حيث حاول الاقتصادي السويدي "CASSEL GUSTAV" أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بنظريته (تعادل القوة الشرائية)، والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، أي يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة، وللنظرية صورتان: الصورة النسبية والصورة المطلقة.

أ. الصورة المطلقة للنظرية: تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن سعر الصرف التعادلي بين عمليتي بلدين يساوي النسبة بين مستوى الأسعار للدولتين، وهذا يعني أن

¹ عادل احمد حشيش ومجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 25

² محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، (حالة بورصة الأردن)، ص 13

الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم، وهذا النموذج يسمى بقانون السعر الواحد.¹

ب. الصورة النسبية للنظرية: يستخدم النموذج النسبي مفهوم التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) وليس مستويات الأسعار نفسها، وهذا يعني أن سعر صرف بين عمليتي بلدين يجب أن تتعدل لتعكس التغير في مستويات الأسعار بين هذين البلدين.

إذن فإن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية خلال فترتين زمنييتين مختلفتين مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات معدلات التضخم في كلا البلدين.²

(2) نظرية تعادل أسعار الفائدة:

نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال قوله (سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في سعر الفائدة)، إن دخول وخروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين.

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح.³

(3) نظرية الأرصدة:

¹ محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 30

² عبد العزيز برنه، مرجع سابق، ص 20.

³ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 56.

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما و خاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، بمعنى رصيداً سالباً، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً، و يستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة و سرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، و السبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.¹

4) نظرية كفاءة السوق:

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم... إلخ، يتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية الأعوان المتعاملين في السوق وكل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآنية والآجلة، من تكاليف المعاملات الضعيفة وتغيرات أسعار الصرف العشوائية.²

5) النظرية الإنتاجية:

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته، بما يتضمن هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقارنة ب العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر

¹ محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 76

² عبد العزيز برنه، المرجع سبق ذكره، ص 22.

صرفها، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، والمتأتية من انخفاض الإنتاجية.¹

(6) النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالسلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.²

ثانيا: سياسات سعر الصرف

سياسة سعر الصرف تعبر عن الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تتبناه قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لتحقيق أهدافها.

(1) سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

هي واحدة من السياسات الاقتصادية التي تستعمل عندما يواجه البلد خلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة الوطنية، حيث تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات.³

¹ محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ رشام كهينة، خولوفي وهيبة، علاقة سعر الصرف بالتضخم ومتغيرات التوازن الخارجي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، 2022، ص 372.

إن فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج الاختلال بالعجز في ميزان المدفوعات ليست بسيطة، فهناك أمور كثيرة وشروط لا بد من توفرها لكي تنجح هذه السياسة ولقد حدد نجاح سياسة التخفيض في حالة توفر المرونات الأربعة التالية:

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات، أكبر من الواحد حتى ينخفض حجم الواردات بنسبة التخفيض.
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات غير منعدمة ومع ذلك فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض؛
- مرونة العرض المحلي للصادرات ويشترط أن يكون للدولة طاقات لزيادة صادراتها تماشياً مع الزيادة في الطلب الأجنبي عليها، لكن إذا كانت تدخل في صناعتها مواد مستوردة فإن ذلك قد ينقص من فعالية التخفيض.
- مرونة العرض الأجنبي للواردات: فكلما قلت كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات، بالإضافة الى شرط مارشال-ليرنر، وهو أن تكون القيمة المطلقة موزع مرونة الطلب للصادرات (DM) أكبر من الواحد.

(2) سياسة الرفع من قيمة العملة:

تشير سياسة رفع قيمة العملة إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة.

وتهدف الدولة من خلال هذه السياسة إلى استهداف الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبياً يتسبب في تدفق السيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية.¹

¹ رشام كهينة، خولوفي وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 373.

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو معيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية، كما أنه يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، ويمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي، ونتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الميزان التجاري وأنواعه، التوازن، أسباب وأنواع الاختلالات في الميزان التجاري بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وأثره الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

قبل التطرق للميزان التجاري نتعرف على ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات وهيكله

1) تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. والمقصود بالمقيمين الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية، بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.¹

2) هيكل ميزان المدفوعات:

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، يهت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقياً وعمودياً، وينقسم ميزان المدفوعات أفقياً لقسمين أساسيين هما:²

¹ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 101.

² الحريري محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 108

أ. الجانب الدائن: ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

ب. الجانب المدين: ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازن فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، ويشمل هذا التقسيم العمودي الحسابات التالية:¹

- حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري) ونجد فيه: ميزان الخدمات، الميزان التجاري، ميزان التحويلات من جانب واحد.
- حساب رأس المال: وهي على نوعين رؤوس أموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- حساب الاحتياطات الرسمية.
- حساب السهو والخطأ.

ثانيا: تعريف الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري من بينها ما يلي :

عرف الميزان التجاري بأنه: "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات".²

يعرف أيضا بأنه: "الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون (ثلاثة أشهر)".

¹دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص105.

²إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2008،

من خلال التعريف نستنتج العلاقة التالية :

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد - إجمالي واردات البلد

كما يعرف أيضا بأنه: "ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت مصدرة أو مستوردة"¹.

يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فاذا كان رصيده ايجابيا فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكبر من وارداتها أي وجود فائض في الميزان التجاري مثل ما حدث في كندا، ألمانيا، اليابان، يعني أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما في حالة اذا كان رصيد الميزان التجاري سالب فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أصغر من وارداتها مما يدل على أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي أي وجود عجز في الميزان التجاري، ولا ينبغي أن ينظر الى هذا المفهوم بالمنظور السلبي، لأنه قد يكون متعلق بالدورة الاقتصادية.

ثالثا: أهمية الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد، وعلى أساسه تقدر نجاح السياسة التجارية المتبعة أو فشلها، وللتجارة الخارجية خاصة أهمية كبيرة ناتجة من كون الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها سعرا تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية، وبالتالي يصاحب ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

يمكن إيجاز أهمية الميزان التجاري في نقاط التالية:²

1. يعكس الميزان التجاري أهم العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد ما.

¹ جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 389

² إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 300

2. يمثل الميزان التجاري الأداة المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية.

3. يعتبر المؤشر الاقتصادي الهام والمعياري الأساسي لوضعية التجارة الخارجية للدولة.

4. يمثل أهم جزء في الميزان المدفوعات من خلال ما يتعلق من سلع وخدمات المصدرة والمستوردة.

5. يحلل الهيكل السلعي للصادرات والواردات ودرجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة.

6. يظهر رصيد الميزان التجاري الوضع الاقتصادي للبلد.

رابعاً: أنواع الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى جزئين:¹

(1) الميزان التجاري السلعي:

وسمي بميزان التجارة المنظورة يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات ويعد هذا الحساب من الحسابات لأكثر أهمية في المعاملات الدولية، حيث يقيد في الجانب الدائن الصادرات من السلع المادية مثل: خضر، الفواكه، أجهزة كهربائية كالغسالة، الثلاجة... الخ .

وتسجل في جانبه المدين الواردات من السلع مثل: الحبوب كالقمح، الشعير، معدات، سيارات... الخ

(2) الميزان التجاري الخدماتي

يسمى أيضاً بميزان التجارة غير المنظورة، ينظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (سياحة، نقل، تأمين، عوائد رأس المال..... الخ) .

¹ عبد الجليل هجيره، مرجع سبق ذكره، ص24

المطلب الثاني: التوازن في الميزان التجاري وأسباب وأنواع الاختلالات فيه

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

أولا: التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:¹

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، و حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر الميزان التجاري أحد المؤشرات المهمة في الاقتصاد نظرا أهمية التجارة الخارجية، وأهمية هذا المؤشر نابع من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري تكون صادراتها أكبر من وارداتها، مما يعني أن حجر الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضاعتها المنافسة بالسعر والجودة في السوق المحلي والسوق الخارجي ما ينتج عنه زيادة في الإنتاج المحلي، زيادة في التوظيف والرواتب، فيؤدي في النهاية الى زيادة الإنفاق الكلي في السوق الذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فان هناك فترات نمو معين والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها، مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة الارتفاع عملتها مقابل العملات الأخرى.

أما العجز في الميزان التجاري فهو عبارة عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي الى تدفق نقدي الى الخارج أقل مما يدخل الى الدولة، فاذا استمر العجز فهذا قد يؤدي الى احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد، أي ان الدولة تعيش في مستوى معيشي أكبر من امكانياتها وقدراتها، مما يؤدي الى زيادة مديونيتها اتجاه العالم الخارجي، كما يقصد بالعجز ان الطلب على العملات للدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض لعملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض وتدهور قيمتها، كما ان زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي ايضا الى انخفاض الإنتاج.¹

(1) أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

- أسباب اقتصادية: وتتمثل في:²

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص124

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص400

أ. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العالقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها ، مما يؤدي إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب. أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أو اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية .

ج. أسباب دورية: وتشمل على تقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر:¹

➤ الأزمات الاقتصادية المتكررة:

التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

➤ تغيرت أسواق المستهلكين محليا وخارجيا:

وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

¹ محمد أحمد السريبيتي، مرجع سبق ذكره، ص 24

➤ العوائق التجارية:

التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها إلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

- أسباب غير اقتصادية: والمتمثلة في:¹

أ. **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب. **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات علمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعاره منتجات الدول النامية المرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الرئيسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى أضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ج. **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معادلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د. **الإضرابات العالمية:** التي يكون لها أثر خاصة في المتقدمة الصناعية، ألنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجه بالدرجة الأولى للتصدير.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 123

(2) أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

ينقسم الاختلال الميزان التجاري إلى:

أ. الاختلال الطارئ:

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون مؤقتاً، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة، بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلاً إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات، ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي، فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضاً نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات، مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري أو أي حالات استثنائية أو طارئة.¹

ب. الاختلال الدوري:

وهو الاختلال الذي يتحقق أساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر، نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدورتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدراتها التصديرية، ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات، وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي، حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها،

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 101

ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.¹

ج. الاختلال الدائم:

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوه لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير، بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري بشكل مستمر.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وأثره الاقتصادي

أولا: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

(1) التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفيض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

¹ فؤاد هربات، محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر، 2020، ص33.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص122

(2) معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية والخدمات التي ينتهجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت داخلية أو خارجية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.¹

(3) تغيرات أسعار الفائدة:

إن التغير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين.²

(4) سعر الصرف:

¹Guillochon, B, & Kawech, A. (2009). Economie internationale (commerce et macroéconomie). Paris : DUNOD.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2003، ص 90

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹.

ثانيا: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز:

(1) الأثر الاقتصادي للفائض:

وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطه من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته.²

(2) الأثر الاقتصادي للعجز:

أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة

¹ <https://www.institut-numerique.org> :10-05-2023

² موسى سعيد مطر، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 19

تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي. فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور انتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.¹

¹موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص20

المبحث الثالث: دور تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

يترتب عن تقلبات أسعار الصرف تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين هذه التأثيرات نجد التأثير على ميزان التجاري، حيث نتطرق في هذا المبحث إلى دور تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات، علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري وأخيرا أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

المطلب الأول: دور تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات

أولا: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فبالإضافة عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذا أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة منوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل، و في حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:¹

أ. ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

ب. ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

¹ بن عبد العزيز سميح وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2018، ص 123.

ج. نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنها للزيادة الفعلية في الأسعار.

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الواردات:

يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب، وإن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية في ظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع. أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية.¹

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما ال يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدال من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات.

¹ بن عبد العزيز سمير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات «X» و الواردات «m» أي

« M - X » وهو جزء من الإنفاق الكلي و الذي يكتب على الشكل التالي :¹

$$Y=C+G+I(X-M)$$

حيث $C.G.I (X - M)$ تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية .عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

في حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة، وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.

¹ رومي صالح، مبادئ والتحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص225.

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن البد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار في الميزان التجاري.¹

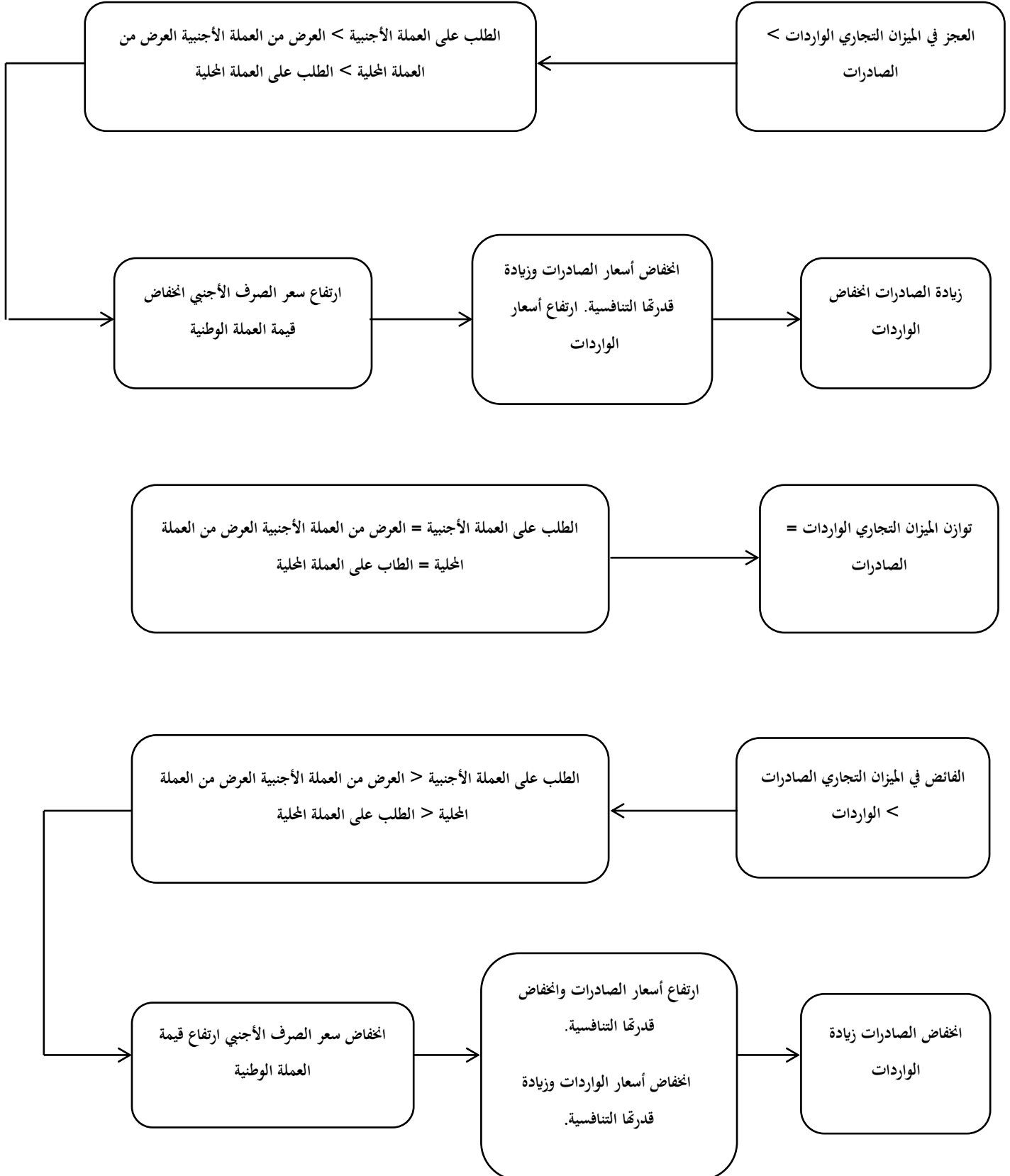
وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل أدناه:

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ذكره، ص 204.

الشكل رقم 02: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعار، مصر، 1999، ص 320



المطلب الثالث: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات والاستيعاب، حيث يعتبران من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

أولاً: منهج المرونات

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

ويقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو ازالة الخلل في الميزان التجاري للدولة بالقيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. نسب هذا المنهج إلى Robinson وانطلق في تحليله على تحليل Lerner-Marshall ويرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية.¹

ففي حالة العجز في ميزان التجاري تتم تسوية الخلل من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره الى احداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي الى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره الى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي

¹ بوزكري جمال، أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر، 2021، ص 82.

الى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري.

أما في حالة الفائض تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي الى تراجع الطلب الأجنبي عليها، في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي الى زيادة الواردات وتراجع الصادرات والذي يؤدي الى تلاشي الفائض بالميزان التجاري.¹

وتعتمد نظرية المروونات على صياغة مارشال- ليرنر وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري، ونعتمد في اشتقاق النظرية على ميزان تجاري متوازن.²

ثانيا: منهج الاستيعاب

ظهر هذا المنهج على يد (Sidney Stuart ALEXANDER)، ويستند على النموذج الكينزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع)، تم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا.

عرف البروفسور ألكسندر بأن الاستيعاب هو مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G والاستهلاك I والاستثمار I) حيث إن:

¹ بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات.

وطبقا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات $M - X$ سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية.

إن تعدي مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني، يحقق الميزان التجاري للدولة عجزا بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح، بمعنى أن الميزان التجاري في إطار منهج الاستيعاب يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، أي أن العجز في الميزان التجاري معناه أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي، والعكس في حالة الفائض (أي الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي)¹

ويعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض والمتمثلة في:

- أ. افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل.
- ب. افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية
- ج. افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.
- د. افتراض توفر احتياجات الصرف لدى الدولة.

¹ بوزكري جمال، المرجع سبق ذكره، ص 90.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الذي خصصناه للإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري إلى كل من: مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف، أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى نظريات وسياسات سعر الصرف.

كما تناولنا مفهوم الميزان التجاري، بالإضافة إلى التوازن في الميزان التجاري وأسباب وأنواع الاختلالات فيه، وأيضا العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وأثره الاقتصادي.

وأخيرا تحدثنا عن تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وأيضا علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري، بالإضافة إلى دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري.

واستنتجنا في الأخير بأنه تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط الاقتصادي المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان
التجاري في الجزائر

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

تمهيد:

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد، واعطاء دفعة قوية لاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، لكن ليس كل البلدان تنجح معها هذه السياسة، حيث إذا كانت الدولة صاحبة المواد الخام في عملياتها الإنتاجية كان جيدا لها، أما إذا كانت مستوردة لها فلن تكون لها فائدة اقتصادية مرجوة من عملية التخفيض إذا كان الهدف منها زيادة التصدير، حيث المنتج الوطني في هذه الحالة يقل سعره نتيجة التخفيض ويزداد الطلب عليه، أما إذا كانت الدولة تعتمد في الكثير من منتجاتها على الاستيراد فكيف يكون مصير ميزانها التجاري من جراء تخفيض عملتها.

وعليه من خلال ما سبق نتناول في هذا الفصل مبحثين نذكرهما فيما يلي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف الجزائري

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري

المبحث الثالث: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسعر الصرف

تطرقنا في هذا المبحث إلى تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر

الجدول رقم 01: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ما بين

2022-1994

الوحدة: دج \$

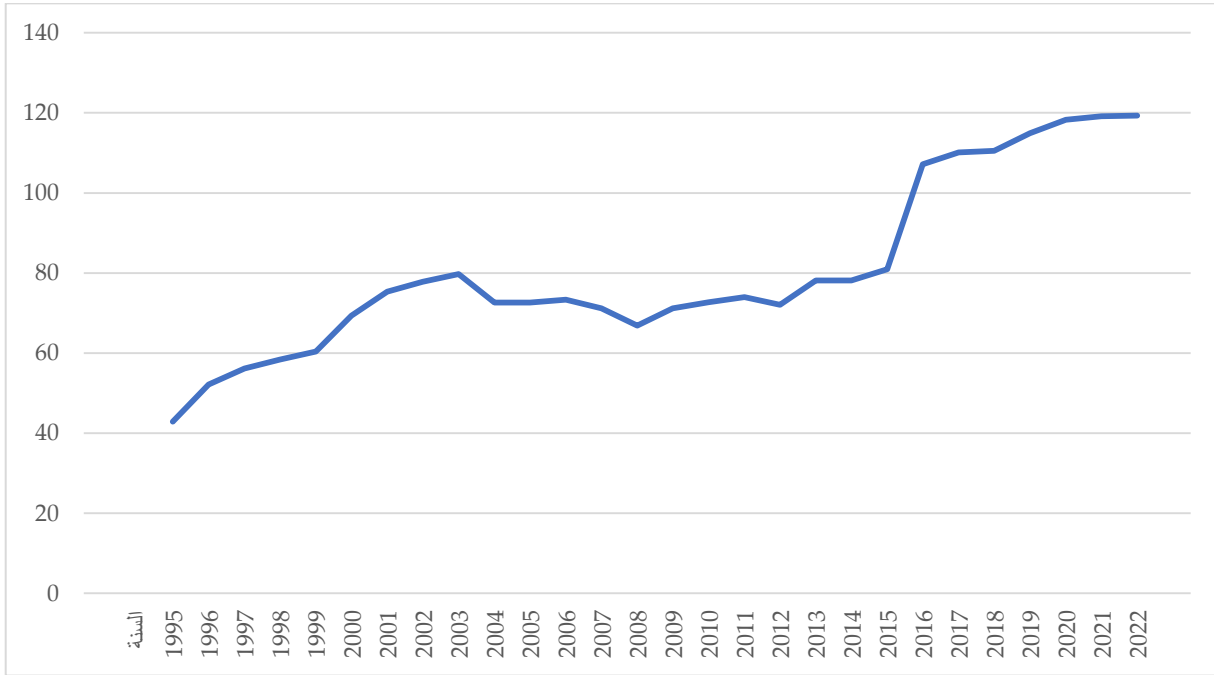
السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1994	42,8925	2002	79,7234
1995	52,1750	2003	72,6128
1996	56,1859	2004	72,6137
1997	58,4139	2005	73,3799
1998	60,3531	2006	71,1582
1999	69,3143	2007	66,8299

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

71,1826	2008	75,3428	2000
72,7309	2009	77,8196	2001
110,5274	2017	73,9437	2010
114,9327	2018	72,0563	2011
118,2902	2019	78,1025	2012
119,1596	2020	78,1524	2013
119,3456	2021	80,9039	2014
120.1203	2022	107,1317	2015
-	-	110,1317	2016

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 30: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1994-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الجدول والشكل 01 أعلاه أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-2022) عرف اتجاهًا تصاعديًا وهو ما يدل على تدهور في قيمة صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الدراسة.

استمر ارتفاعه خلال الفترة (1994-2005) حيث وصل سنة 2005 إلى 73,3799 دينار مقابل الدولار وذلك نتيجة قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي، وقيمة العملة المحلية في السوق السوداء مقابل إبراز العملات الأجنبية،

وبين الفترة 2006-2007 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 5%، حيث وصل سعر الصرف لسنة 2007 حوالي 66,8299 دينار للدولار الواحد نتيجة

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

الارتفاع الذي كانت تشهده أسعار النفط خلال هذه الفترة. عاود الانخفاض سنة 2008 ليلعب 71, 1826 دينار للدولار الواحد نتيجة التخفيض الذي قامت به السلطات النقدية في قيمة الدينار الجزائري لحماية الاقتصاد الجزائري من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي ترتب عنها انخفاض في أسعار النفط، وذلك بكبح الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية التي انخفضت أسعارها في السوق الدولية.

ليأخذ بعدها منحى معاكسا طيلة الفترة 2008-2022 ليسجل أدنى قيمة لسعر الصرف سنة 2022 بقيمة 120.1203 دينار/ دولار، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيللة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسب العجز في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج، وقد تطور نظام الرقابة في الجزائر وفق ما يلي:¹

أولاً: نظام الرقابة على سعر الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 90/10

(1) مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

أخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات التي ترمي إلى إضفاء طابع الصرامة على الصرف فيما يخص العمليات التجارية والمالية مع بقية العالم ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص وزارة المالية، وبهذا أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة.

¹ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2011، ص 103.

2) مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتتخلص هذه القيود أساسا فيما يلي:

أ. إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.

ب. تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

ت. التخلي عن العمل بالنصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وعملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

3) مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني اقضاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات (احتكار، نظام الحصص...)، ليشمل مجال الصادرات، وبالتالي الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

4) مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990)

صدرت في هذه المرحلة عدة قوانين تتضمن في مجملها على¹:

- توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها؛
- إلغاء التراخيص ورفع القيود على التجارة الخارجية لفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص لدورها الفعال في النشاط الاقتصادي الدولي.

¹ عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

- إنشاء لجنة القرض الخارجي مقرها البنك المركزي تشرف على متابعة مراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار.
- نظام الرقابة على سعر الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10
- أحدثت تعديلات قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 الجذرية والنصوص القانونية المعقدة له منزعج كبير على التوجه الاقتصادي بالجزائر من خلال قيامه ب:¹
- جعل عملية الرقابة على سعر الصرف من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب قانون النقد "بنك الجزائر"
- السماح للمقيمين في الجزائر بالاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج؛
- يتم تحويل الأموال إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المعتمدة أو المرخص لها بذلك
- السماح للمقيمين وغير المقيمين في الجزائر بفتح حسابات من العملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، مع استفادة ودائع الأشخاص الطبيعيين من مكافأة حسب الأجل المحدد لها.
- إخضاع جميع عقود تصدير واستيراد السلع إلى التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، وهذا بهدف الرقابة على سعر الصرف من قبل الجهاز المصرفي والجمارك الوطنية.
- السماح لبنك الجزائر ولمدة 5 سنوات بشراء سندات الخزينة العمومية للمساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، وهو ما ينتج عنه فتح مجال طبع النقود من غير أن يقابله أي إنتاج وعليه ترتفع نسبة التضخم في الجزائر وتنخفض قيمة الدينار الجزائري.

¹ مانع سهام، مرجع سبق ذكره، ص 106.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت ترمي في مجملها إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:¹

1. تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

2. الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

3. يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.

4. يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.

5. المساهمة في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد، ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية.

6. العمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.

7. تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، دون سنة، ص 38.

8. تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.
9. الحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
10. المساهمة في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
11. المساهمة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.
12. التشجيع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.
13. يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية تجاه مختلف المخاطر المرتقبة "كمخاطر الصرف".

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري

نتطرق في هذا المبحث لتطور وضعية الميزان التجاري الجزائري، وأيضا تطور الصادرات والواردات الجزائرية بالإضافة إلى هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1994-2022).

المطلب الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري

الجدول رقم 02: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2022) "الوحدة: مليار دولار "

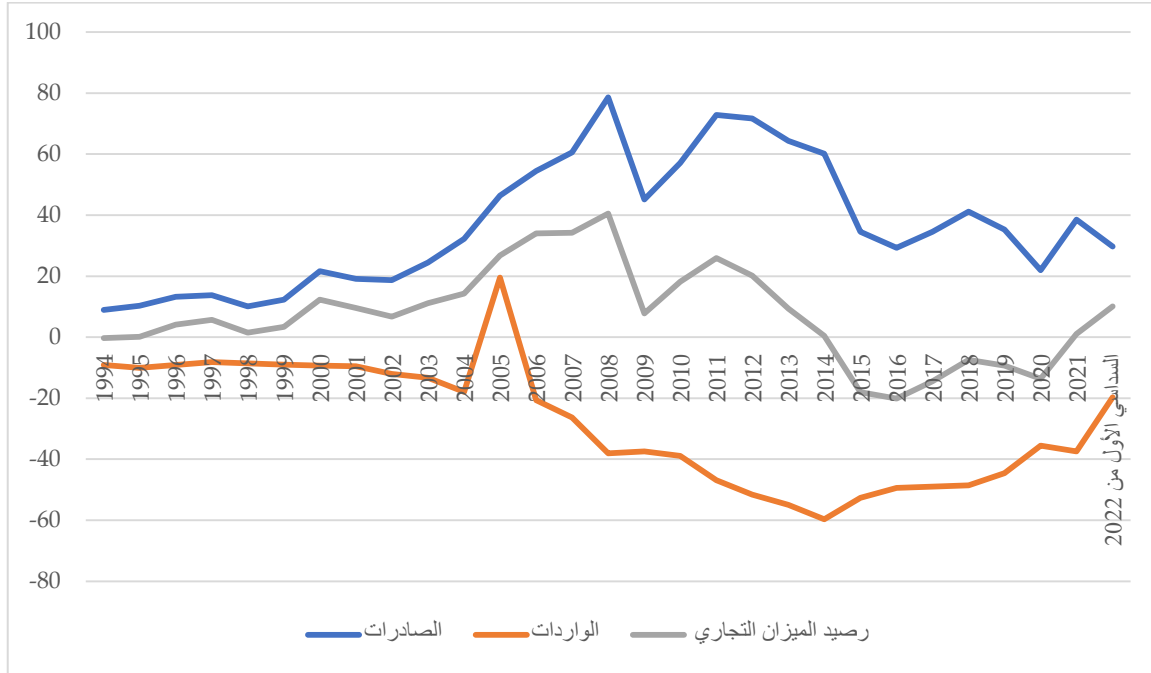
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14	12,32	21,65	19,09
الواردات	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63	-8,96	-9,35	-9,48
الميزان التجاري	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51	3,36	12,30	9,61
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	18,71	24,47	32,22	46,38	54,47	60,59	78,59	45,18
الواردات	-12,01	-13,32	-17,95	-19,57	-20,68	-26,35	-38,07	-37,40
الميزان التجاري	6,70	11,14	14,27	26,81	34,06	34,23	40,52	7,78
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	57,09	72,89	71,74	64,38	60,13	34,57	29,31	34,57
الواردات	-38,89	-46,93	-51,57	-54,99	-59,67	-52,65	-49,44	-48,98
الميزان التجاري	18,20	25,96	20,17	9,38	0,46	-18,08	-20,13	-14,41
السنوات	2018	2019	2020	2021	السادسي الأول 2022			
الصادرات	41,11	35,31	21,93	38,16	29,76			
الواردات	-48,57	-44,63	-35,55	-37,46	-19,67			

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

الميزان التجاري	-7,46	-9,32	-13,62	1,09	10,09
-----------------	-------	-------	--------	------	-------

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الثلاثية السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم 04: تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1994-2022)



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 02.

من خلال الجدول والشكل 02 أعلاه يمكن إبراز أهم التغيرات في النقاط التالية:

أ. **الصادرات:** نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن الصادرات في ارتفاع مستمر خلال الفترة (1994-2008)، حيث بلغت سنة 1994 مقدار 8.89 مليار دولار أمريكي وواصلت في الارتفاع حتى بلغت 78,59 مليار دولار سنة 2008، ثم بدأت في الانخفاض حيث بلغت سنة 2009 مقدار 45,18 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57,09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72,89 مليار دولار وهذا راجع لتحسن أسعار البترول

حيث بلغ 113 دولار كمتوسط سنوي، وواصلت في التذبذب والانخفاض إلى أن بلغت في السداسي الأول من سنة 2022 قيمة 29,76 مليار دولار.

ب.الواردات: عرفت الواردات تطورا ملموسا خلال فترة (1994-2014) حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 والمقدرة ب 59,67 مليار دولار، ويعود هذا إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار البترول، لتتخفف مرة أخرى خلال الفترة (2015-2019) نظرا لانخفاض أسعار البترول والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي أسعار الصرف، وواصلت في الانخفاض حيث بلغت سنة 2020 و 2021 بقيمة 35,55 و 37,46 مليار دولار وهي أدنى قيمة لها منذ سنة 2008 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول وتأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى نقص احتياطي الصرف الأجنبي وزيادة تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار.

ت.الميزان التجاري: من الجدول والشكل أعلاه يمكن تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر حيث في الفترة (1995-2014) سجل الميزان التجاري فائض وبلغ أعلى قيمة سنة 2008 مقدرة ب 40,56 مليار دولار، ويرجع هذا لارتفاع قيمة الصادرات في هذه الفترة والتي بلغت 78,59 مليار دولار، لينخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2009 إلى 7,78 مليار دولار ثم واصل في الارتفاع إلى غاية سنة 2012، ثم بدأ في الانخفاض إلى أن حقق عجزا قدر ب 18,08 مليار دولار سنة 2015، ليعود ويسجل فائض سنتي 2021 والسداسي الأول من سنة 2022.

المطلب الثاني: تطورات الصادرات الجزائرية 1994-2022

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (1994-2022)

الجدول رقم 03: تطورات الصادرات خلال الفترة 1994-2022

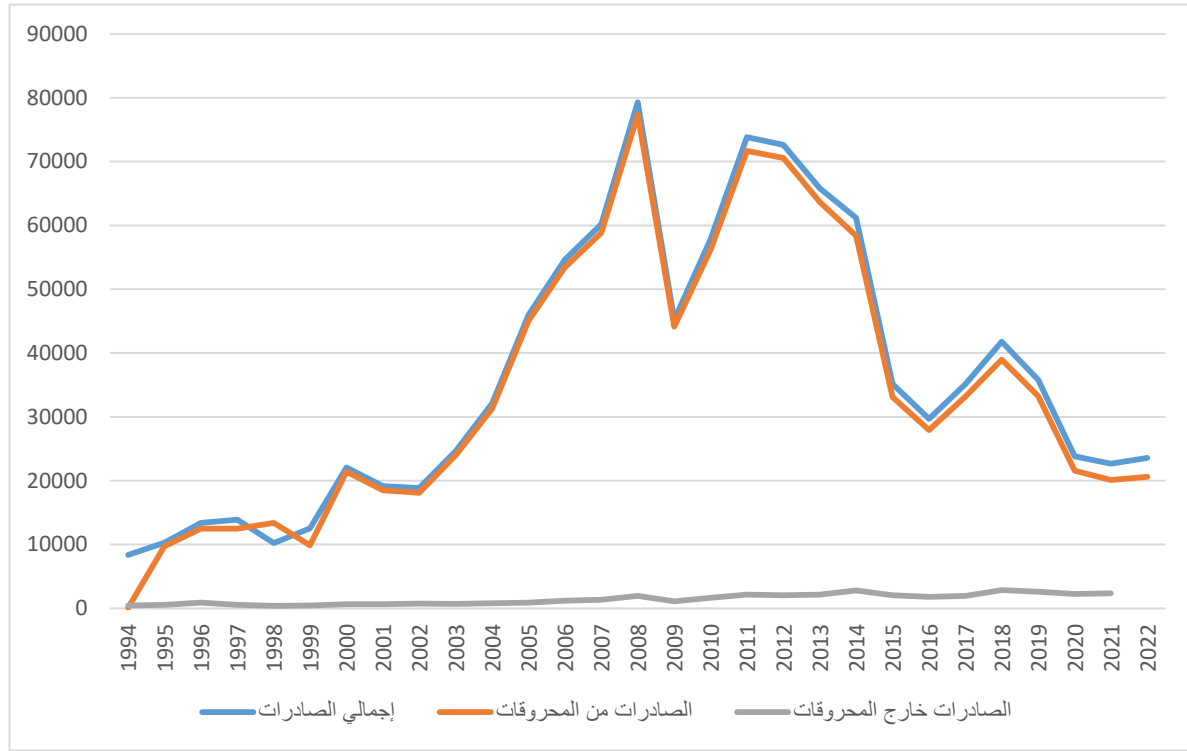
الصادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	إجمالي الصادرات	السنوات	
439	8053	8340	القيمة	1994
3.88	96.56	100	%	
509	9731	10240	القيمة	1995
4.97	95.02	100	%	
881	12494	13375	القيمة	1996
6.58	93.41	100	%	
511	12694	13,889	القيمة	1997
3.67	96.32	100	%	
358	13378	10,213	القيمة	1998
3.50	96.32	100	%	
438	9855	12,522	القيمة	1999
3.49	94.49	100	%	
612	21419	22,031	القيمة	2000
2,88	97,22	100	%	
648	18484	19,132	القيمة	2001
3,39	96,61	100	%	
734	18091	18,825	القيمة	2002
3,69	96,31	100	%	
673	23939	24,612	القيمة	2003

2,34	97,66	100	%	
781	31302	32,083	القيمة	2004
2,53	97,47	100	%	
907	45094	46,001	القيمة	2005
1,93	98,03	100	%	
1184	53429	54,613	القيمة	2006
2,17	97,83	100	%	
1332	58831	60,163	القيمة	2007
2,21	97,79	100	%	
1937	77361	79298	القيمة	2008
2,44	97,56	100	%	
1066	44128	45,194	القيمة	2009
2,36	97,64	100	%	
1619	56143	57.762	القيمة	2010
2.80	97.20	100	%	
2140	71662	73.804	القيمة	2011
2.90	97.10	100	%	
2048	70571	72.620	القيمة	2012
2.82	97.18	100	%	
2161	63.662	65.823	القيمة	2013
3.28	96.72	100	%	
2810	58.362	61172	القيمة	2014
4.59	95.41	100	%	
2057	33.081	35138	القيمة	2015
5.85	94.15	100	%	

1781	27.917	29.698	القيمة	2016
6	94	100	%	
1930	33.203	35.132	القيمة	2017
5.49	94.51	100	%	
2830	38.953	41783	القيمة	2018
6.77	93.23	100	%	
2580,36	33243,17	35823,3	القيمة	2019
2.82	92,80	100	%	
2255,49	21541,11	23796,60	القيمة	2020
3,48	90,52	100	%	
2343,50	20100,10	22654,12	القيمة	2021
4,23	90,13	100	%	
2398,56	20600,12	23543,12	القيمة	2022
4, 5	96,12	100	%	

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الجزائري

الشكل رقم 03: تطورات الصادرات خلال الفترة 1994-2022



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال تحليل الجدول والشكل 03 اعلاه أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994-2014 قد تضاعف، حيث انتقل من 8340 مليار دولار عام 1994 إلى 79298 مليار دولار عام 2008 وإلى 61172 مليار دولار سنة 2014، أي بارتفاع قدره 55,84 % وهذا ما يؤكد ان الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة 97 % من إجمالي الصادرات خلال الفترة من 1994 إلى 2022 وهي نسبة تؤكد على استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وخضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعاره، وتأخذ النسب في تراجع إذ انتقلت من 61172 مليا دولار سنة 2014 لتبلغ 23543,12 مليار دولار سنة 2022 وذلك بنسبة 96,12% وهي أعلى نسبة سجلت لسيطرة المحروقات على الصادرات في فترة الدراسة، كما نلاحظ أن التذبذب في حصيلة الصادرات وعدم استقرارها نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم الصادرات الإجمالية.

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

أما من جانب الصادرات خارج المحروقات نجد أن نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3% خلال نفس الفترة ، منه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية، و أنها تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، فالاقتصاد الجزائري قائم في مجال التصدير على قطاع واحد هو المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني هش، أضف على ذلك أن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 97 % طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف المعاملات الخارجية.

أما التوزيع السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات تمثل في مجموعة سلع مكتملة للعملية الإنتاجية وأخرى غذائية وغيرها نلخصها في للجدول التالي:

الجدول رقم 04: التوزيع السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات

السلع	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية		
9	284	-	265	28	15	القيمة	1994
0.49	0.34	-	0.567	0.026	1.75	النسبة %	
10.05	294	-	293	30	17.43	القيمة	1995
0.76	0.42	-	0.798	0.03	1.89	النسبة %	
11	304	-	315	34	19.25	القيمة	1996
0.81	0.56	-	0.857	0.04	2.04	النسبة %	
12	383	-	346	38	19.96	القيمة	1997
0.85	0.75	-	0.987	0.05	2.47	النسبة %	
14	412	-	392	41	20	القيمة	1998
0.90	0.76	-	1.002	0.06	2.98	النسبة %	

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

15	423	-	428	45	28	القيمة	1999
0.98	0.89	-	1.067	9.08	3.18	النسبة%	
17	465	1.3	465	47	32	القيمة	2000
1.02	0.98	0.035	1.195	0.09	3.97	النسبة%	
19	502	2.2	504	37	28	القيمة	2001
1.09	1.05	0.75	1.20	0.07	3.18	النسبة%	
20.01	519	20	551	51	35	القيمة	2002
1.23	1.15	0.07	1.38	0.11	4.09	النسبة%	
21	534	1	551	50	48	القيمة	2003
1.39	1.29	0.03	1.38	0.10	4.12	النسبة%	
23	567	-	509	90	59	القيمة	2004
1.43	1.31	-	1.32	0.19	5.13	النسبة%	
25	656	-	671	134	67	القيمة	2005
1.54	1.41	-	1.41	0.29	6.14	النسبة%	
26	828	1	828	195	73	القيمة	2006
1.65	1.51	0.03	1.51	0.36	7.13	النسبة%	
28	988	1	988	153	88	القيمة	2007
1.79	1.62	0.03	1.62	0.25	8.15	النسبة%	
30	1390	1	1390	340	119	القيمة	2008
1.97	1.76	0.03	1.76	0.43	9.75	النسبة%	
32	692	-	692	173	113	القيمة	2009
2.01	1.52	-	1.52	0.37	9.25	النسبة%	
33	1089	0	1089	165	305	القيمة	2010
2.04	1.89	0	67.26	10.19	18.84	النسبة%	
16	1495	1	1495	162	357	القيمة	2011

0.75	2.03	0.03	69.86	7.57	16.68	النسبة %	
18	1660	0	1519	167	314	القيمة	2012
0.88	2.28	0	74.17	8.15	15.33	النسبة %	
18	1608	2	1608	108	402	القيمة	2013
0.83	2.44	0.07	74.41	5	18.60	النسبة %	
10	1935	1	2350	110	323	القيمة	2014
0.35	3.84	0.03	83.63	3.91	11.49	النسبة %	
11	1985	0	1685	105	239	القيمة	2015
0.53	4.80	0	81.92	5.10	11.62	النسبة %	
18	1764	0	1299	84	327	القيمة	2016
1.01	2.97	0	72.94	4.72	18.36	النسبة %	
20	1932	0	1410	73	349	القيمة	2017
1.03	4.04	0	73.05	3.78	18.08	النسبة %	
33	1902	0	2242	92	373	القيمة	2018
1.16	3.18	0	79.22	3.25	13.18	النسبة %	
34	2133	0	2114	184	694	القيمة	2019
1.17	5.23	0	76.56	4.37	17.24	النسبة %	
37	2245	0	1987	265	723	القيمة	2020
1.19	5.76	0	71.04	6.24	22.73	النسبة %	
41	2675	0	1654	345	823	القيمة	2021
1.29	5.98	0	54.7	7.87	24.98	النسبة %	
43	2876	0	1487	459	867	القيمة	2022
1.56	6.08	0	49.04	10.23	25.02	النسبة %	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الجزائري.

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

نقوم بتحليل كل مجموعة سلعية من الصادرات على حدي، وذلك حسب حجم مساهمتها في الصادرات من الأكثر مساهمة إلى الأقل كالتالي:

أ. **المواد نصف المصنعة:** هي المواد التي يتم انتاجها صناعيا لكنها تستعمل كمواد أولية لصناعات أخرى، وهي تمثل المرتبة الأولى نلاحظ أن هذه المجموعة قد شهدت انتعاشا مستمرا، في قيمتها حيث انتقلت 265 مليار دولار سنة 1994 لتصل إلى 2242 مليار دولار سنة 2018، وتراجعت عام 2022 لتصل قيمتها إلى 1487 مليار دولار أمريكي وما يمكن ما لحظته أنه ومع مساهمتها الضعيفة في الصادرات هذا ما يجعلها تعاني مباشرة من التقلبات في الأسعار فقيمة صادراتها ترتفع بارتفاع أسعار وهو أمر يمكن تجنبه أن كانت المنتجات أكثر تنوعا .

ب. **المواد الأولية:** هي المواد الخام التي تنتج في الصناعات الاستخراجية والتي تصدر مباشرة لدولة أخرى لتستخدمها في صناعاتها، وهي تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات كما هو ملاحظ في الجدول، حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية إذ سجلت 28 مليار دولار سنة 1994 وهي أدنى قيمة سجلت أثناء هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع رهيبا إذ سجلت 459 مليار دولار سنة 2022 .

ج. **المواد الغذائية:** تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات في بداية فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها سجلت 314 مليار دولار سنة 2012 لتحافظ على نفس وتيرة الأداء فيما يخص الصادرات الغذائية بقيم متفاوتة كان أكبرها سنة 2013 بقيمة 402 مليار دولار بقيت على نفس الوتيرة بين ارتفاع وانخفاض حتى سنة 2022 بقيمة 867 مليار دولار أمريكي.

د. **التجهيزات الصناعية:** كغيرها من المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات قيم صادراتها يرتفع مع مرور الزمن.

هـ. **السلع الاستهلاكية:** تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة، حيث لم تتجاوز عتبة 50 مليار دولار.

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

و. التجهيزات الفلاحية: تأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، فكانت قيمها شبه معدومة في الجمالي الصادرات إذ سجلت سنة 2002 قيمة فتره 2.2 مليار دولار أي نسبة تكاد تكون معدومة، يفسر ذلك بأن الجزائر لم تعتمد على تصدير التجهيزات الفلاحية.

المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2022

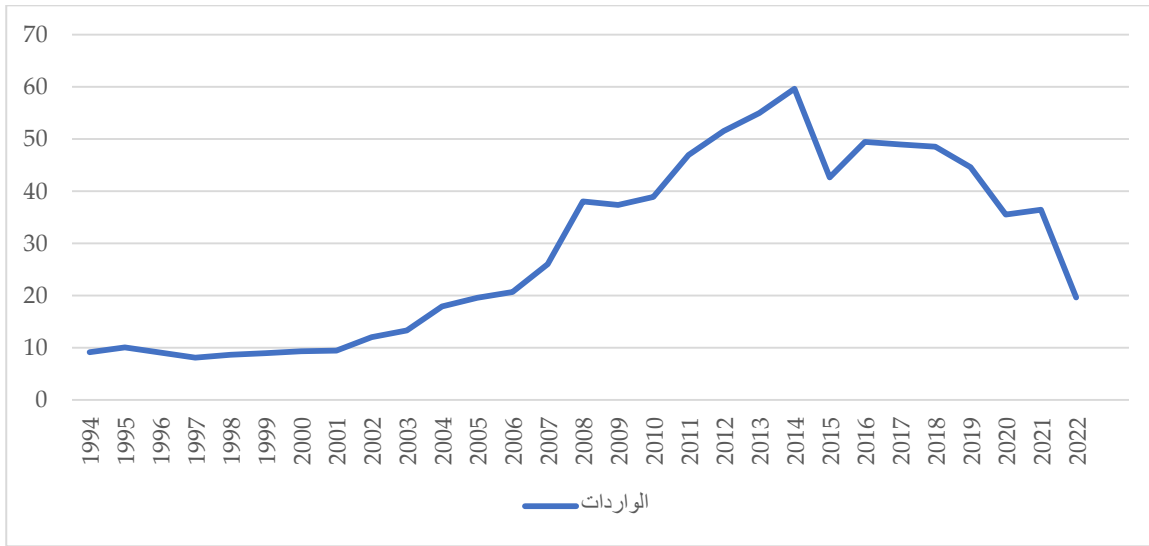
نلخص تطور واردات الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور واردات الجزائر من سنة 1994 الى سنة 2022

1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
-8,96	-8,63	-8,13	-9,09	-10,10	-9,15	الواردات
2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
-19,57	-17,95	-13,32	-12,01	19,09	21,65	الواردات
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
-46,93	-38,89	-37,40	-38,07	-26,35	-20,68	الواردات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
-48,98	-49,44	-52,65	-59,67	-54,99	-51,57	الواردات
-	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
-	-19,67	-37,46	-35,55	-44,63	-48,57	الواردات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الثلاثية السنوية لبنك الجزائر.

الشكل 04: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2022



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 05

من خلال الجدول والشكل 04 نلاحظ أن الواردات الجزائرية تسجل ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى حيث بلغت 51,57 مليار دولار سنة 2012 لتواصل الارتفاع وتسجل أعلى قيمة تقدر ب 59,67 مليار دولار سنة، 2014 ويعتبر السبب في هذا الارتفاع المتواصل في الواردات التبع الجزائرية للسياسة المالية التوسعية بسبب البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر حيث كانت أسعار المحروقات مرتفعة، وبسبب الانخفاض الحاصل في اسعار البترول واتباع الجزائر لبعض السياسات التقشفية المتمثلة في ترشيد الانفاق والعمل على الحد من الواردات انخفضت هذه الأخيرة سنة 2022.

المبحث الثالث:

أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1994-2022)

المطلب الأول: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار على الصادرات خارج قطاع المحروقات
بما ان الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة % 97 من اجمالي الصادرات خلال الفترة من 1994 إلى 2022 وهي نسبة تؤكد على التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وخضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعاره النفط والمسعة أساسا بالدولار الأمريكي فإنها لا تتأثر بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، وبالتالي نتطرق في هذا المطلب لأثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال الجدول التالي :

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

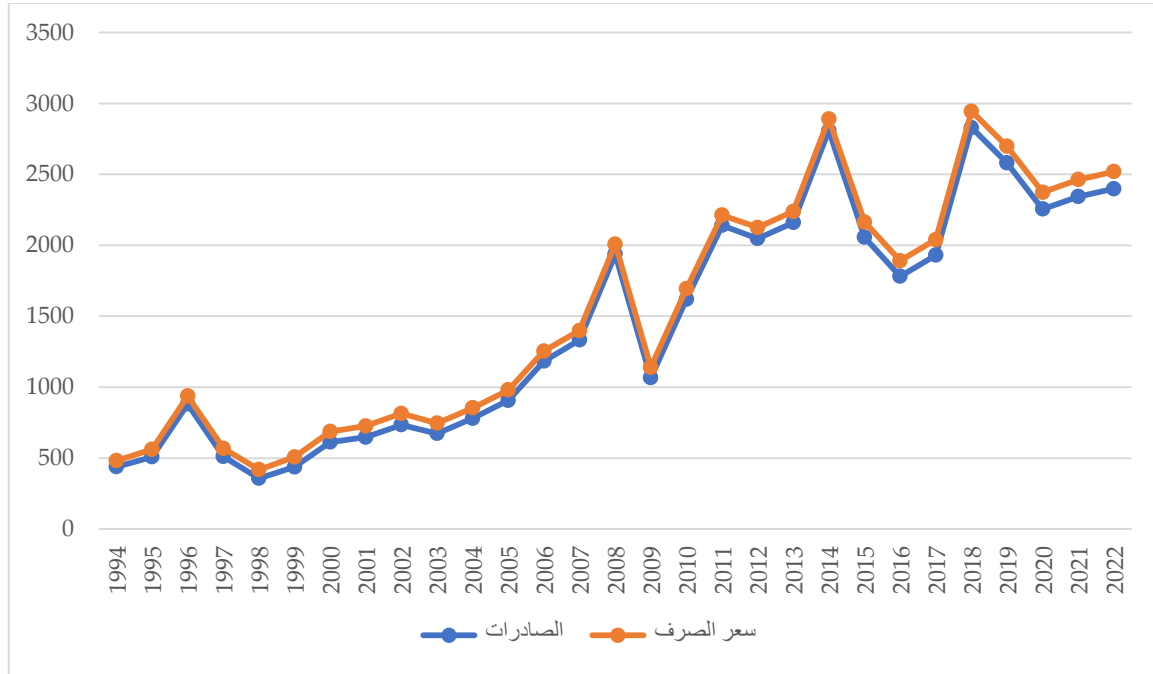
الجدول رقم 06: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج قطاع

المحروقات خلال الفترة (1994-2014)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
438	358	511	881	509	439	الصادرات
69,314	60,353	58,413	56,185	52,175	42,892	سعر الصرف
2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
907	781	673	734	648	612	الصادرات
73,379	72,613	72,612	79,723	77,819	75,342	سعر الصرف
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
2140	1619	1066	1937	1332	1184	الصادرات
72,056	73,943	72,730	71,182	66,829	71,158	سعر الصرف
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
1930	1781	2057	2810	2161	2048	الصادرات
110,527	110,131	107,131	80,903	78,152	78,102	سعر الصرف
-	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
-	2398,56	2343,50	2255,49	2580,36	2830	الصادرات
-	120.120	119,345	119,159	118,290	114,932	سعر الصرف

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الجدولين رقم 01 و 03.

الشكل رقم 05: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1994-2014)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 06

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يبين لنا أثر تخفيض سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج قطاع المحروقات نلاحظ تذبذب في حصيلة الصادرات خارج المحروقات، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 439 مليار دولار سنة 1994 إلى 881 مليار دولار سنة 1996، لتعود للانخفاض التدريجي ووصلت سنة 1998 إلى قيمة 358 مليار دولار رغم سلسلة التخفيضات التي عرفها الدينار، حيث انخفضت قيمته من 42,89 دينار للدولار سنة 1994 إلى 60,35 دينار للدولار ووصل هذا التخفيض في قيمة الدينار حتى سنة 2002 مع ارتفاع طفيف في قيمة الصادرات، مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار، ثم ارتفعت بعد ذلك حصيلة الصادرات خارج المحروقات من سنة لأخرى ووصلت قيمتها إلى 2398,56 مليار دولار سنة 2022 بسبب زيادة حصيلة الصادرات في المواد نصف المصنعة والتي تزامنت مع انخفاض في قيمة الدينار الجزائري إلى قيمة 120,12 دينار للدولار خلال نفس السنة.

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

ومنه يمكن القول إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليس له تأثير على زيادة الصادرات ولا يشجعها، كون الجهاز الإنتاجي للدولة أساسه قطاع المحروقات، بالإضافة إلى كون الطلب الخارجي على المحروقات تتحكم فيه عوامل خارجية.

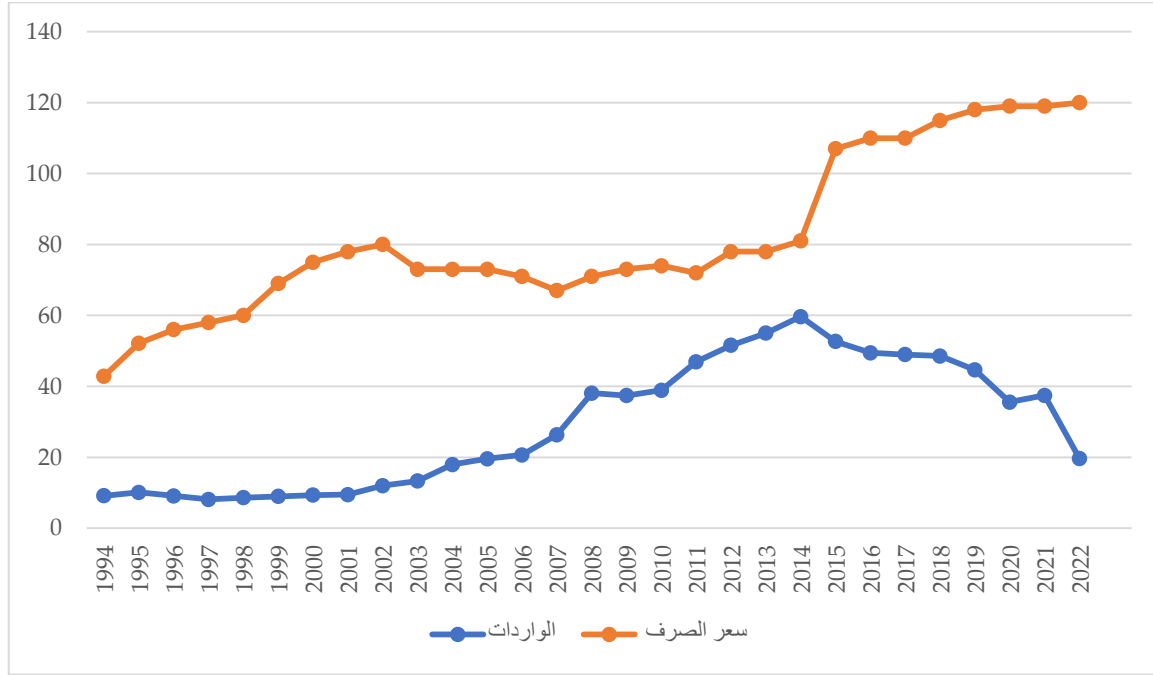
المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الواردات

الجدول رقم 07: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الواردات

1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
-8,96	-8,63	-8,13	-9,09	-10,10	-9,15	الواردات
69,314	60,353	58,413	56,185	52,175	42,892	سعر الصرف
2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
-19,57	-17,95	-13,32	-12,01	19,09	21,65	الواردات
73,379	72,613	72,612	79,723	77,819	75,342	سعر الصرف
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
-46,93	-38,89	-37,40	-38,07	-26,35	-20,68	الواردات
72,056	73,943	72,730	71,182	66,829	71,158	سعر الصرف
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
-48,98	-49,44	-52,65	-59,67	-54,99	-51,57	الواردات
110,527	110,131	107,131	80,903	78,152	78,102	سعر الصرف
-	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
-	-19,67	-37,46	-35,55	-44,63	-48,57	الواردات
-	120.120	119,345	119,159	118,290	114,932	سعر الصرف

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدولين رقم 01 و 02.

الشكل رقم 06: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار على الواردات



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والواردات يسلكان سلوكا متعاكسا، حيث أنه خلال الفترة (1994-1999) والتي شهد فيها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي انخفاضا مستمرا وملحوظا فإن الواردات سجلت تذبذبا بالارتفاع والانخفاض، حيث سجلت ما قيمته 9,15 مليار دولار سنة 1994 مقابل 8,96 مليار دولار سنة 1999، وبداية من سنة 2000 شهدت الواردات ارتفاعا مستمرا حيث بلغت 21,65 مليار دولار ووصلت لقيمة 48,57 مليار دولار سنة 2018، يرجع هذا الأثر لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وزيادة الطلب على الواردات خاصة السلع التجهيزية التي لا تتوفر عليها الجزائر والتي تتطلبها المشاريع التنموية التي طبقتها الحكومة خاصة في ظل البحوث المالية، وفي السنوات الأربع الأخيرة بداية من سنة 2019 نشهد انخفاض في الواردات بقيمة 44,63 مليار دولار لتبلغ سنة 2021 37,46 مليار دولار وهذا

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

بسبب الإجراءات الحذرة المتخذة من السلطات الجزائرية، وبالتالي يمكن القول أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات بمعنى أنه كلما انخفض سعر الصرف كلما ارتفعت قيمة الواردات.

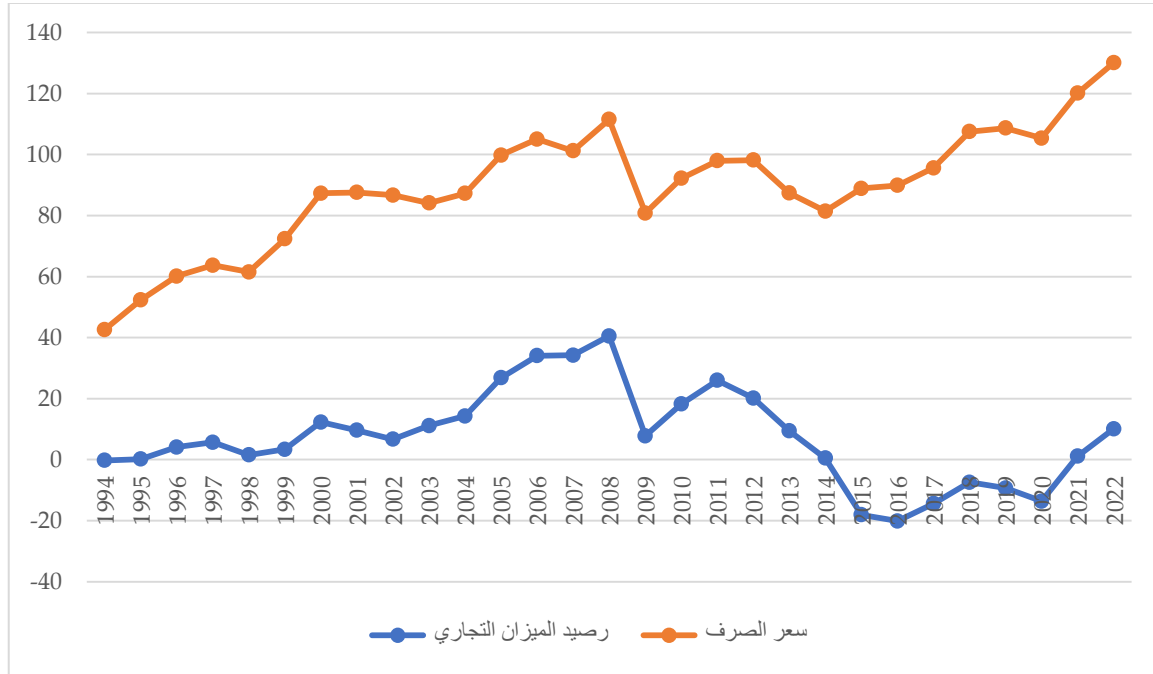
المطلب الثالث: أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

الجدول رقم 08: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
9,61	12,30	3,36	1,51	5,69	4,13	0,16	-0,26	الميزان التجاري
77,819	75,342	69,314	60,353	58,413	56,185	52,175	42,892	سعر الصرف
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
7,78	40,52	34,23	34,06	26,81	14,27	11,14	6,70	الميزان التجاري
72,730	71,182	66,829	71,158	73,379	72,613	72,612	79,723	سعر الصرف
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
-14,41	-20,13	-18,08	0,46	9,38	20,17	25,96	18,20	الميزان التجاري
110,52	110,13	107,13	80,903	78,152	78,102	72,056	73,943	سعر الصرف
7	1	1						
			السداس ي الأول 2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
			10,09	1,09	-13,62	-9,32	-7,46	الميزان التجاري
			120.12	119,34	119,15	118,290	114,932	سعر الصرف
			0	5	9			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على الجدولين رقم 01 و02

الشكل رقم 07: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 08.

من خلال الجدول والشكل رقم نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي له أثر ضعيف على رصيد الميزان التجاري، حيث خلال الفترة (1994 - 2001) وهي الفترة التي انخفض فيها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 42,89 دينار مقابل الوحدة الواحدة من الدولار الأمريكي سنة 1994 لينخفض إلى 77,81 دينار للدولار سنة 2001 قابلها ارتفاع تدريجي بالفائض في رصيد الميزان التجاري حيث كان عجز في رصيد الميزان التجاري ب 0,26 مليون دولار سنة 1994، ليسجل بعدها فائض ليصل سنة 2001 إلى 9,61 مليون دولار أما في السنوات الأخيرة بداية من سنة 2005 سجل الميزان التجاري عجزا يقابله تواصل في انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار حتى سنة 2021 التي سجل فيها الميزان التجاري فائض بقيمة 1,09 مليون دولار مقابل سعر الصرف خلال نفس الفترة ب 119,34

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

دينار جزائري للدولار، وبالتالي يمكن القول أن أثر تخفيض سعر صرف الدينار معدوم على الصادرات الجزائرية مادامت المحروقات تشكل معظم الصادرات.

المطلب الرابع: تحليل نتائج أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

الجدول رقم (09): نتائج تحليل الخطي البسيط لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري

قيمة Adjute R Square		قيمة R		النموذج	
0.269		0.544		1	
مستوى الدالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.003	10.936	198.199	1	1987.199	الانحدار
		181.705	26	4724.326	البواقي
			27	6711.525	المجموع
مستوى الدلالة	المعاملات القياسية		المعاملات غير القياسية		
	T	Beta	الخطأ المعياري	B	
0.001	3.909		9.97	39.171	الثابت
0.003	-3.307	-0.544	0.120	-0.396	سعر الصرف

المصدر: مخرجات برمجية SPSS

يؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري تأثيرا سلبيا ضعيفا بنسبة 39 بالمائة وذلك بسبب ان الناتج ينتج نتيجة تغيير العملة من الدولار بحكم ان اغلب المداخيل بالدولار الى يورو بهدف تغطية الواردات المتأتية من اوروبا.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقيق من أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، والجدول رقم (09) يبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.544 ومن قيمة معامل التفسير المضبوط تساوي 0.269 وهذا يعني أن متغير سعر الصرف يفسر 26.9 % من سعر الصرف في الميزان التجاري، ونظرا لأن قيمة T تساوي 3.929 ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج، وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، على أن هناك تأثير معنوي دال إحصائيا سعر الصرف على الميزان التجاري.

الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

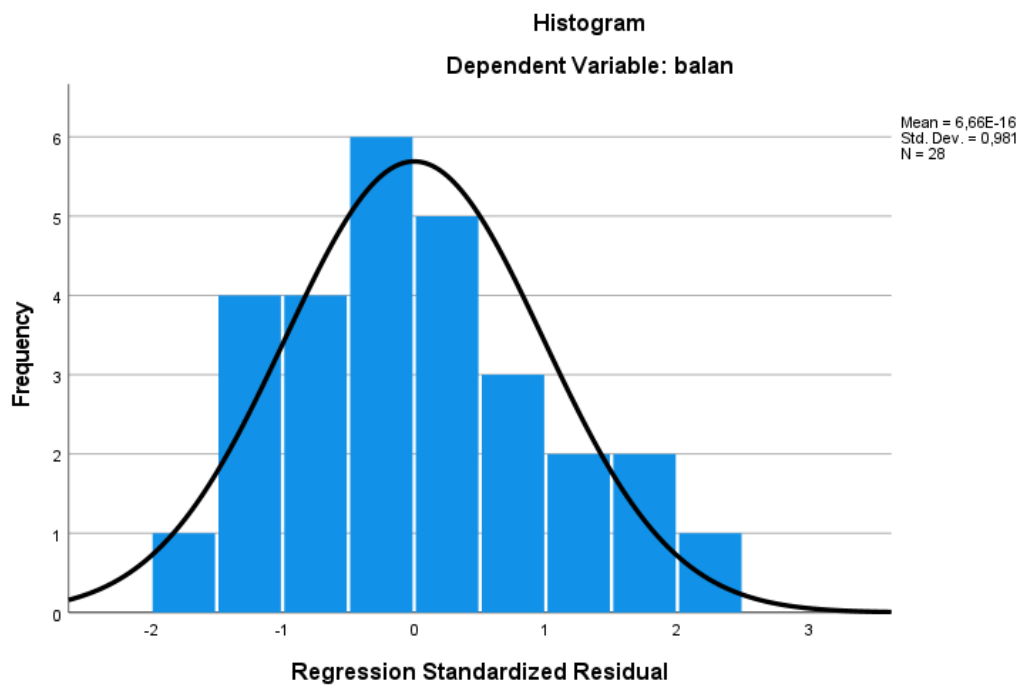
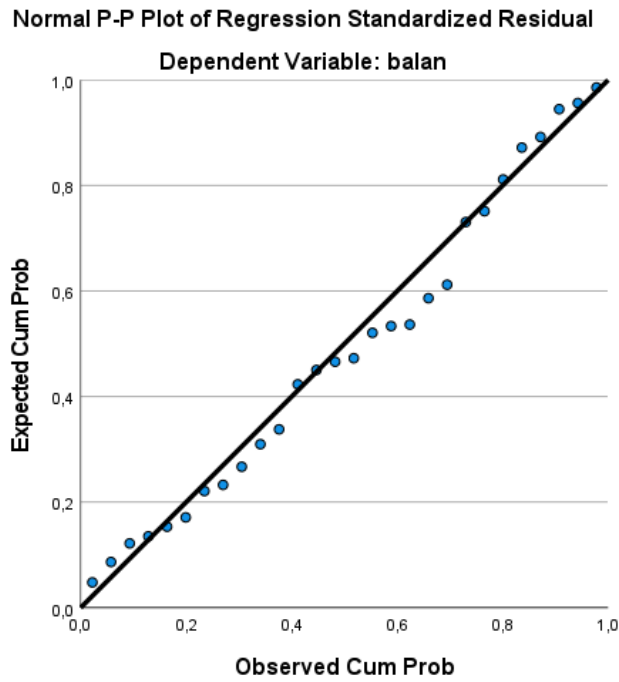
والمعادلة الخاصة بالنموذج كالاتي: الميزان التجاري = $39.171 + (-0.396)$ سعر الصرف.

وهذا يعني أن سعر الصرف يؤثر سلبا على الميزان التجاري وذلك لأن أغلب الصادرات بالدولار (متأنية من النفط) ونسبة كبيرة من الواردات من الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، وهذا ما يجعل الجزائر تتكبد خسائر معتبرة كمخاطر تقلبات أسعار الصرف وخاصة انخفاض أسعار الدولار الأمريكي، وبالتالي خسائر في رصيد ميزانها التجاري.

حتى نتأكد من معنوية النموذج لابد ان تكون البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا مبين في

المنحنيين التاليين

الشكل رقم (10): انحدار البواقي للنموذج



تطرقنا في هذا الفصل الذي خصصناه للدراسة القياسية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر إلى كل من: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1994-2022)، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

كما تناولنا تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري، وأيضا تطور الصادرات والواردات الجزائرية بالإضافة إلى هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1994-2022).

وأخيرا تحدثنا عن أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات والواردات، بالإضافة إلى أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة (1994-2022).

واستنتجنا في الأخير أن الميزان التجاري لا يتأثر بتغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى الطويل مادامت المحروقات تشكل معظم الصادرات الجزائرية والمسعرة أساسا بالدولار.

خاتمة عامة

مما سبق ومن خلال دراستنا لموضوع أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1994-2022)، الذي تمحورت فيه الإشكالية الرئيسية المتمثلة في : ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1994-2022)؟، وقد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزانها التجاري ميزة لها ومن بينها الجزائر، ووجدنا أن سعر الصرف يتأثر بقيمة الصادرات والواردات، وهذا في ظل الخاصية التي تميز قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي والتي تسعر بالدولار الأمريكي.

باستطاعتنا القول من خلال دراستنا لحالة الجزائر أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري أن هذا الأخير لا يتأثر بتغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى الطويل، لأن المحروقات تشكل أغلب الصادرات الجزائرية والمسعرة أساسا بالدولار الأمريكي.

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع، توصلنا للعديد من النتائج، أبرزها:

- إن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية، وتتمثل أهم أنواع سعر الصرف في سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو يتأثر بعدة عوامل منها التضخم، سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري.

- تؤثر قيمة الصادرات والواردات بشكل كبير على وضعية الميزان التجاري.
- يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات حيث تمثل صادرات المحروقات أكثر من 95% من مجموع الصادرات الجزائرية، مما يجعله يتأثر بالأزمات والتقلبات في الأسعار العالمية للبتروول.
- الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري وليس لانعكاسات سياسة التخفيض في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار التي انتهجتها الدولة الجزائرية، حيث بمجرد تراجع أسعار البترول يعود العجز في الميزان التجاري.
- الميزان التجاري لا يتأثر كثيرا بتغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى الطويل مادامت المحروقات تشكل معظم الصادرات الجزائرية والمسعرة أساسا بالدولار.
- سعر الصرف يؤثر سلبا على الميزان التجاري لأن أغلب الصادرات بالدولار المحصلة من صادرات المحروقات، ونسبة كبيرة من الواردات الجزائرية مصدرها من الاتحاد الأوروبي المسعرة بالأورو، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر معتبرة كمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وخاصة انخفاض أسعار الدولار الأمريكي وبالتالي تكبد خسائر في رصيد الميزان التجاري.

التوصيات والاقترحات:

على ضوء ما تناولناه في موضوعنا وما توصلنا إليه من نتائج يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات المتمثلة فيما يلي:

- العمل على فتح مكاتب الصرف وجعله كأداة لضبط التجارة الخارجية.
- التنويع الاقتصادي وبالتالي تنويع مصادر الدخل.
- العمل على تنويع المنتج الوطني وتشجيع الصادرات الوطنية إلى الخارج للتأثير على سعر صرف العملة المحلية ولنجاح سياسة تخفيض العملة.

- ضرورة بذل مزيد من الجهود لتنمية الصادرات غير النفطية، من خلال الاهتمام أكثر بجودة المنتوجات الجزائرية ومرونتها لتناسب أذواق ورغبات الأفراد في الأسواق الخارجية.
- تشجيع القطاع الخاص وتكوينه ومتابعته وتوفير أحسن الظروف لتوسع نشاطه محليا وخارجيا.

قائمة المراجع

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2008.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2003.
3. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الكويت، 2003.
4. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
5. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة.
6. د. عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
7. رومي صالح، مبادئ والتحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
8. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
9. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، مصر، 1994.
10. شوقي ناجي جواد، ادارة الأعمال الدولية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
11. عادل احمد حشيش ومجدي شهاب، سياسات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.
12. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

13. عبد الحميد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات نقود وتجارة دولية، بدون طبعة، كلية تجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 1961.
14. عبد الرحمن يسري أحمد، وإيمان محب زكي، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
15. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
16. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016.
17. فليح حسن خلف، التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
18. كامين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980.
19. لحريري محمد خالد، الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، 1977.
20. لطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
21. محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009.
22. محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، (حالة بورصة الأردن).
23. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1999.
24. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
25. محمود حميدان، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1966.
26. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

27. مروان عطون، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العالقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
28. الموسوي ضياء مجيد، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.
29. موسى سعيد مطر، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
30. ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001.

- المجلات والملتقيات

1. بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2018.
2. رشام كهينة، خولوفي وهيبية، علاقة سعر الصرف بالتضخم ومتغيرات التوازن الخارجي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، 2022.

- المذكرات والأطروحات

1. بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، مذكرة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008-2009.
2. بوزكري جمال، أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر، 2021.
3. درارني ناصر، آليات عمل سوق الصرف ودوره الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 1998.
4. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
5. عبد الجليل هجيره، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

6. عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
7. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
8. فؤاد هربات، محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر، 2020.
9. مانع سهام، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Guillochon, B, & Kawech, A. (2009). Economie internationale (commerce et macroéconomie). Paris : DUNOD.

المواقع الالكترونية:

1. <https://www.institut-numerique.org>

الملاحق

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,544 ^a	,296	,269	13,47979

a. Predictors: (Constant), excheng

b. Dependent Variable: balan

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1987,199	1	1987,199	10,936	,003 ^b
Residual	4724,326	26	181,705		
Total	6711,525	27			

a. Dependent Variable: balan

b. Predictors: (Constant), excheng

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	39,171	9,970		3,929	<,001
	excheng	-,396	,120	-,544	-3,307	,003

a. Dependent Variable: balan